جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

أثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة شركة سونلغاز –المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص محاسبة

إعداد الطالبتين:

سهلاوي زينب

يوس سمية

تحت إشراف الأستاذ:

حمادي نبيل

لجنة المناقشة:

د. بولصنام محمد	**رئيسا**	**جامعة المدية**
د. حمادي نبيل	**مشرفا**	**جامعة المدية**
د. يرقي كريم	**ممتحنا**	**جامعة المدية**

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نحمده حمدا كثيرا عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عنه الغافلون.

أولا وقبل كل شيء الشكر لله وحده على نعمه ومنحه والذي أعاننا وسدد خطانا

ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ثم جزيل الشكر والامتنان للأستاذ الذي أشرف

على مذكرتنا الأستاذ "**حمادي نبيل**" حيث كان سندا لنا في هذا العمل، كما لا

يفوتنا أن نشكر أعضاء المناقشة كل باسمه على ما بذلوه من جهد في قراءة ومناقشة

المذكرة.

كما نشكر كل ساعدنا من قريب أو من بعيد.

إهـــداء

أحلى ما في الدنيا أن ينال العبد رضا الله عز وجل فنحمده حمدا يدوم بدوام الدهر، ونصلي على رسوله وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم النشر.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي على راحتي إلى نبع الحنان وزينة الوجود، وأعز ما أملك في هذه الحياة أمي الغالية حفظها الله وأطال الله في عمرها.

إلى مرشدي وقدوتي ومن كان سندا لي طوال حياتي ومن له الفضل في وصولي إلى هذا المستوى أبي الغالي حفظه الله وأطال الله في عمره.

إلى أخواتي أسماء، أحلام وخديجة، وإلى أخي نور الدين وإلى عمي مجيد حفظهم الله ورعاهم.

إلى شريك حياتي الذي دعمني كثيرا طيلة إنجاز هذا البحث.

إلى ابن أختي محبوب خالته سراج الدين حفظه الله من كل شر.

إلى من شاركتني في هذا العمل وتقاسمت معي مشقته رفيقة دربي"سمية".

إلى كافة صديقاتي، وكل الأحبة والأقارب.

إلى كل من ساندني وشجعني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

زينب

إهـــداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى نبع الحب والحنان، إلى ملاكي في الحياة، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إليك يا أغلى من روحي أمي الغالية.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي الغالي.

"وقل ربي ارحمهما كما ربيان صغيرا"

إلى الذين قاسمتهم رغد العيش ودفئ البيت وحنان الوالدين ولم يبخلوا علي بنصائحهم أخواتي.

إلى بهجة الدار وفرحتها أخي العزيز فريد.

إلى كتاكيت العائلة آدم، محمد، ياسين، إسراء، إيناس، آلاء الرحمان، شيماء وسارة.

إلى رفيقة دربي التي رافقتني في إنجاز هذا العمل زينب.

إلى أعز وأغلى صديقاتي الذين أحببتهم وأحبوني.

إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

إليكم أهديكم هذا العمل.

سمية

المستخلص:

اشتملت الدراسة على موضوع أثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز –المدية– حيث هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على نماذج القياس المحاسبي والمشاكل المتعلقة بها والتي مهدت الطريق نحو التوجه إلى استخدام نموذج القيمة العادلة، أيضا التعريف بمصطلح القيمة العادلة، وكذا التعريف بالأداء المالي والأدوات المستخدمة لتقييمه، ولا ننسى المحاولة في تحليل العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة والأداء المالي في الشركة.

تماشيا مع طبيعة الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من أجل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة ومعرفة أثر استخدامها في تقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى اعتماد منهج تحليلي في الدراسة التطبيقية ممن أجل التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده، حيث تم أخذ عينة من القوائم المالية لشركة سونلغاز للفترة الممتدة ما بين 2011-2018 لإجراء الدراسة الميدانية عليها، وعلى أساس ذلك تحصلنا على مجموعة من النتائج أهمها: لاستخدام نموذج القيمة العادلة أثر إيجابي، فاستعمالها في تقييم الأداء المالي يسمح بالحصول على مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات.

بهذا فقد أوصت الدراسة بضرورة الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات لدى المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، القيمة العادلة، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، المؤشرات المالية.

Abstract :

The study covers the impact of fair value accounting on financial performance evaluation of Sonalgaz company Medea branch.

According to the study nature, descriptive method has been used to provide the theoretic background of fair value and its impact on the financial performance. Moreover, the analytical method has intended to go deeper into the topic.

The study sample was sonalgaz's annual reports during the period 2011-2018.

The study concluded that the use of fair value model has positive impact on the financial performance. Therefore, it provides more reliable and confident financial ratios that help in decision making.

The study recommended the necessity of transparency achievement in the Algerian institutions.

Key words: accounting measurement, fair value, financial performance, financial performance evaluation, financial indicator.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
المستخلص	II-I
فهرس المحتويات	VI-III
قائمة الأشكال والجداول	VII
قائمة الرموز والمختصرات	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة عامة	**أ – هـ**

الفصل الأول: نماذج القياس المحاسبي

تمهيد.....02

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي.....03

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي.....03

المطلب الثاني: خطوات وأساليب القياس المحاسبي.....08

المطلب الثالث: أسس القياس المحاسبي.....11

المبحث الثاني: التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية كنماذج للقياس.....12

المطلب الأول: مفهوم التكلفة التاريخية وتقييمها.....12

المطلب الثاني: التضخم ومبدأ التكلفة التاريخية.....14

المطلب الثالث: التكلفة الجارية وتقييمها.....19

المبحث الثالث: نموذج القيمة العادلة.....22

المطلب الأول: التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج القيمة العادلة.....22

المطلب الثاني: ماهية القيمة العادلة.....24

المطلب الثالث: تقييم القيمة العادلة.....28

خلاصة.....32

الفصل الثاني:الأداء المالي

تمهيد.....34

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.....35

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....35

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي وأهميته.....37

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....41

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.....44

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.....44

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.....47

المطلب الثالث:مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.....48

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....52

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....52

المطلب الثاني: النسب المالية.....58

المطلب الثالث: العلاقة بين استعمال القيمة العادلة والمؤشرات المالية.....62

خلاصة.....65

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في شركة سونلغاز –المدية–

تمهيد.....67

المبحث الأول: مدخل للدراسة الميدانية.....68

المطلب الأول: مديرية التوزيع لولاية المدية.....68

المطلب الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية.....72

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لشركة سونلغاز..... 74

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية (2011-2018).....74

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج (2011-2018).....84

المبحث الثالث: نموذج الدراسة 93

المطلب الأول: التعريف بالنموذج.....93

المطلب الثاني: تقدير، تفسير واختبار النموذج.....94

خلاصة.....97

خاتمة عامة.....98

قائمة المراجع.....100

الملاحق.....105

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العوامل التي تؤثر على الأداء المالي	43
2	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز –المدية–	69
3	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة –DFC–	71
4	تطور عناصر أصول الشركة للفترة (2011-2018)	76
5	تطور عناصر خصوم الشركة للفترة (2011-2018)	79

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العناصر المؤثرة في رأس المال العامل	55
2	أصول الشركة (2011-2018)	75
3	خصوم الشركة (2011-2018)	78
4	حساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة	80
5	حساب نسب التمويل ونسب السيولة	82
6	جدول حسابات النتائج (2011-2014)	86-85
7	جدول حسابات النتائج (2015-2018)	89-88
8	حساب نسب المردودية ونسب النشاط	91
9	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	94
10	تقدير واختبار نموذج $\widehat{\mathrm{TRA}} = f(\widehat{\mathrm{TJV}})$	95

قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز/ الاختصار	المعنى
AAA	جمعية المحاسبين الأمريكيين
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
LASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
DFC	مديرية المالية والمحاسبة
SEC	مصلحة الاستغلال
SF	مصلحة المالية
SBCG	مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير
SIC	مصلحة التفتيش والمراقبة
SPSS	الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الأصول المالية لسنتي 2011-2012	105
2	الخصوم المالية لسنتي 2011-2012	106
3	الأصول المالية لسنتي 2013-2014	107
4	الخصوم المالية لسنتي 2013-2014	108
5	الأصول المالية لسنتي 2015-2016	109
6	الخصوم المالية لسنتي 2015-2016	110
7	الأصول المالية لسنتي 2017-2018	111
8	الخصوم المالية لسنتي 2017-2018	112
9	جدول حسابات النتائج لسنتي 2011-2012	113
10	جدول حسابات النتائج لسنتي 2013-2014	114
11	جدول حسابات النتائج لسنتي 2015-2016	115
12	جدول حسابات النتائج لسنتي 2017-2018	116
13	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	117
14	معاملات نموذج الدراسة	117
15	اختبار نموذج الدراسة	118
16	معامل التحديد واختبار F فيشر	118

مقدمة عامة:

يستخدم المحاسبون العديد من الأسس المختلفة للقياس المحاسبي وبدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية، ولعل أهمها التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، والقيمة العادلة، ولكن تبقى التكلفة التاريخية أكثر الأسس استخدامًا لدى منشآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية فهي معترف بها منذ فترة طويلة باعتبارها نموذج للقياس في الفكر المحاسبي، ولكن بالرغم من مبررات استخدام هذا النموذج إلا أنه شهد انتقادات عديدة، أدت إلى ظهور منهج جديد يفرض نفسه كنموذج للقياس المحاسبي وهو نموذج القيمة العادلة، فمنذ بداية التسعينات وحتى الآن بدأت المؤسسات والجمعيات المنوط بها إصدار المعايير الدولية تدعو إلى استخدام نموذج القيمة العادلة واعتماده كنموذج للقياس المحاسبي، وبالنسبة لشركة سونلغاز –المدية– فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس أخرى عند الضرورة مثل القيمة العادلة.

انطلاقا مما سبق تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتقييم الأداء المالي في الشركة، فهي تساهم في توفير المعلومات المناسبة التي تعكس حقيقة الوضع المالي وكذا الأداء في الشركة.

الإشكالية: على ما تم استعراضه تكمن الإشكالية التالية:

ما هو تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي للشركة؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للشركة؟
- ما طبيعة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة و الأداء المالي في الشركة؟
- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لشركة سونلغاز؟

الفرضيات :

- لا بد من توفر مجوعة من القوانين والتشريعات التي تنص بوجوب تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مجموعة من النسب والمؤشرات المالية .
- تساهم القيمة العادلة في التقييم الموضوعي لعناصر القوائم المالية مما يسمح بالتقييم الدقيق للوضعية المالية للمؤسسة.
- لتطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على الأداء المالي لشركة سونلغاز.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في مدى قدرة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، أما الأداء المالي فهو من المواضيع التي كثرت عليها الدراسات والأبحاث خاصة في مجال تقييمه وقياسه وذلك للاهتمام الكبير الذي يوليه المسيرين حول كيفية تقييم الأداء المالي للشركة.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من أجل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة ومعرفة أثر استخدام هذه الأخيرة في تقييم الأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى اعتماد منهج تحليلي الذي استعمل في الجانب التطبيقي من أجل التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده، ومحاولة تجسيد الجانب النظري على بيانات شركة سونلغاز –المدية– من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد أن هناك عدد معتبرا من الدراسات التي تُعنى بموضوع دراستنا، وفي ما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة وات العلاقة بالموضوع:

- **حسام الدين الخداش، مضر عبد اللطيف(2010)**: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل على تأثير تطبيق قياسلت القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركة وربحية السهم، حيث توصلت هذه الدراسة أن هناك قيمة موجبة وعالية للغاية للعائد على السهم وأن الأداء المالي للبنك يتأثر بشكل كبير جدا بتقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تدرس محاسبة القيمة

العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية، بينما تختلف عن دراستنا في أن عينتها أخذت من البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، بخلاف دراستنا التي تم أحذ عينة من القوائم المالية لشركة سونلغاز بالمدية.

- **إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان(2012)**: هدفت هذه الدراسة إلى بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثرها في مؤشرات الأداء المالي، في حين توصل الباحث أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثيرا إيجابيا في تحسين مؤشرات الأداء المالي من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تدرس القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي، بينما تختلف عن دراستنا في أن الدراسة الميدانية تمت على المصارف التجارية في شكل استبانة، بينما دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على شركة سونلغاز –المدية–.
- **تامر بسام جابر الآغا (2013)**: تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، في حين توصل الباحث إلى أن المعلومات المحاسبية المستندة إلى القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار وترشيد قراراتهم الاستثمارية، حيث تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تدرس القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، بينما تختلف هذه الدراسة عن دراستنا فقد تمت الدراسة الميدانية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين حيث ركزت على قرار الاستثمار في البنوك المحلية، بخلاف دراستنا التي كانت دراسة حالة وطبقت على مؤسسة اقتصادية جزائرية شركة سونلغاز–المدية– ودرست القيمة العادلة للمؤسسة ككل.
- **حماد الفكي(2015)**: تمثلت مشكاة الدراسة في عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وضعف مصداقية القائم المالية لاعتمادها على بيانات التكلفة التاريخية، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المنهج المتبع في القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية، حيث تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كون الباحث تناول مدى تأثير القيمة العادلة على بيانات القوائم المالية، بينما تختلف هذه الدراسة عن دراستنا استخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية من المحاسبين في الشركات المدرجة لسوق الخرطوم للأوراق المالية، بخلاف دراستنا التي استخدم فيها دراسة

حالة عن طريق الحصول على قوائم مالية من شركة سونلغاز بالمدية وتحليلها واستخدام نموذج انحدار خطي بسيط.

- **حمدي فلة (2017)**: تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتوصلت الباحثة إلى أن استخدام القيمة العادلة يُزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم الأداء المالي، حيث تتشابه هذه الدراسة كثيرا مع دراستنا كونها تدرس تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي، بينما تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في طبيعة المؤسسة المدروسة ومكانها.
- **يوسف عمر منور لقمان (2018)**: تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية تأثير تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة في المصارف على تقويم الأداء المالي لها، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاعتراف بالقيمة العادلة وتقويم الأداء المالي، في حين توصل الباحث إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتراف بالقيمة العادلة بالمصرف وتقويم الأداء المالي، حيث تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تدرس كيفية تقويم الأداء المالي والتنبؤ به في المستقبل بما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة بالكفاءة المطلوبة بينما تختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها جاءت على شكل استبيان بينما دراستنا كانت دراسة حالة وطبقت على شركة سونلغاز –المدية–.

دوافع اختيار الدراسة:

يعود السبب إلى اختيار الموضوع لعدة مبررات، يمكن تلخيصها في:

- الاهتمام المتزايد بنموذج القيمة العادلة الذي ظهر في التحول التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح.
- عدم وضوح تطبيق نموذج القيمة العادلة وكثرة الانتقادات الموجهة إليه يدعونا لدراسته قصد تحليله وفهمه.
- النظام المحاسبي المالي جاء لمعالجة أوجه القصور التي كانت تميز المخطط المحاسبي الوطني، ومن بين أوجه القصور هو الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية ومن هنا أردنا الاطلاع على كيفية معالجة هذا القصور من خلال نموذج القيمة العادلة.
- ارتباط الموضوع بتخصص الباحثين (محاسبة).

أهداف الدراسة :

إضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات، فإن الدراسة هدفت إلى :

- التعرف على نماذج القياس المحاسبي والمشاكل المتعلقة بها التي مهدت الطريق نحو التوجه إلى استخدام نموذج القيمة العادلة.
- التعريف بمصطلح القيمة العادلة كمصطلح حديث في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.
- التعريف بالأداء المالي والأدوات المستخدمة لتقييمه.
- محاولة تحليل العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة والأداء المالي في الشركة.

التعريف بمتغيرات الدراسة:

سيتم الاعتماد في دراستنا على مغيرين اثنين وهما:

- متغيرة مستقلة، والمتمثلة في القيمة العادلة ونحصل عليها بحساب الفرق بين 1 ومعدل التضخم.
- متغيرة تابعة، والمتمثلة في الأداء المالي وقد تم التعبير عنه بمعدل العائد على الأصول.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضت دراسة موضوع البحث:

- صعوبة الحصول على وثائق من الشركة محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة لسريتها داخل الشركة.
- موضوع محاسبة القيمة العادلة يضم عددا كبيرا من المفاهيم المختلفة والمعقدة في كثير من الأحيان.

عدم وجود صفة الإلزامية لاستخدام القيمة العادلة ولا حتى شروحات تتعلق بها في الجزائر.

هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني نظرية والفصل الثالث تطبيقي بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات وتوصيات الدراسة وذلك حسب ما يلي:

الفصل الأول بعنوان **نماذج القياس المحاسبي** ويتضمن ثلاث مباحث، خصص **المبحث الأول** إلى الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي، **والمبحث الثاني** إلى التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية كنماذج للقياس، **والمبحث الثالث** إلى نموذج القيمة العادلة.

الفصل الثاني بعنوان **الأداء المالي** ويتضمن ثلاث مباحث، خصص **المبحث الأول** إلى الإطار المفاهيمي للأداء المالي، **والمبحث الثاني** خصص إلى تقييم الأداء المالي، في حين خصص **المبحث الأخير** إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي حيث تناول دراسة حالة لأثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز –المدية– تم تفصيلها في ثلاث مباحث، خصص **المبحث الأول** إلى مدخل للدراسة الميدانية، **والمبحث الثاني** إلى تحليل الوضعية المالية لشركة سونلغاز، في حين خصص **المبحث الأخير** إلى نموذج الدراسة.

الفصل الأول: نماذج القياس المحاسبي

تمهيد:

عملية القياس المحاسبي تعتبر عملا رئيسيا في مجال التطبيق المحاسبي فمن خلالها يتم إنتاج معلومات عن المركز المالي للشركة، والتغيرات التي تحصل فيها، كما أنه يعتبر المؤثر الأكبر على المعلومة المحاسبية والمالية الظاهرة في القوائم المالية للشركة، حيث استخدمت التكلفة التاريخية لكثير من العقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي ثم توجهت الهيئات المنوط بها التشريع للمعايير المحاسبية في معظم الدول نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وهذا بعد أن تعرض مبدأ التكلفة التاريخية لعدة انتقادات.

للإلمام بطرق القياس المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي.
- المبحث الثاني: التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية كنماذج للقياس.
- المبحث الثالث: نموذج القيمة العادلة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي.

يعتبر القياس عنصرا أساسيا من عناصر المحاسبة، إذ بدونه لا يمكن اختبار صحة الفرضيات والنتائج، كما يعتبر القياس أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي وعليه سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى مفهوم القياس المحاسبي، خطواته، أساليبه، وأهم الأسس التي يعتمد عليها.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي.

للقياس تعاريف وأركان يقوم عليها نذكر فيما يلي :

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي وأركانه.

أولا: مفهوم القياس المحاسبي.

1- القياس:

بشكل عام هو عملية ترجمة الوصف اللفظي إلى وصف رقمي على أن يتصرف هذا الوصف إلى خاصية معينة في الشيء موضوع القياس وهذا يتطلب عادة تعريف الشيء بوضوح ثم تحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها[1].

2- القياس المحاسبي:

تعددت التعاريف وتباينت إلا أنها تتقارب في المضمون ، وذلك حسب نظرة كل باحث لعملية القياس، وكذا التطور العلمي الحاصل في هذا المجال ،وسنقتصر على عرض بعض التعاريف المهمة فقط :

- حيث ينسب أول تعريف علمي للقياس بشكل عام إلى campell norman R الذي أصبح يعتبر المنظر الأساسي للنظرية الكلاسيكية في القياس 1957، حيث عرفه كما يلي:

[1] بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 جامعة سطيف، 2008، ص 58-59.

"يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ".

- لكن Steven .S.S الذي دعا إلى تبني مفاهيم جديدة كانت بمثابة الأساس لما يعرف حاليا بالنظرية الحديثة للقياس 1957، حيث أضاف بعدا رياضيا لتعريف عملية القياس وعرفه بما يلي :

"يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"[1].

أما في ما يخص القياس المحاسبي فقط عرف كما يلي :

- تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية AAA:"يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بالأحداث الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"[2].
- تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB: "القياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"[3].
- أما لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: فالقياس المحاسبي هو "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس من بين الأسس المختلفة كالتكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة المتحققة، القيمة الحالية "[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية القياس المحاسبي هي تصوير كمي وقيمي لمختلف الأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد محددة بهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007، ص100.

[2] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص115.

[3] ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كأجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص185.

[4] طارق حماد عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثالث، 2006، ص101.

ثانيا: أركان عملية القياس المحاسبي.

عملية القياس المحاسبي تقوم على أربعة أركان أساسية هي:

- **الخاصية محل القياس:** تنصب عملية القياس بشكل عام أيا كان مجالها على خاصية معينة

لشيء معين في مجالات القياس المحاسبي إذا ما اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي، كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا .

- **المقياس المناسب للخاصية محل القياس:** يتحدد نوع المقياس المستخدم في عملية القياس

بناء على الخاصية محل القياس، ففي المشروع، إذا كانت خاصية التعداد النقدي للربح مثلا هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد) أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة عدد ساعات العمل المباشر مثلا[1].

- **وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:** عندما يكون الهدف من عملية القياس هو

قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محلا للقياس، يجب في هذه الحالة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد)، ولا بد أيضا من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة وهي الدينار أو الدولار[2].

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والإفصاح، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص131.

[2] علي لقريد، نعيم عبابسي، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016/2015، ص 4.

- **الشخص القائم بعملية القياس:** يعد المحاسب هو الشخص القائم بعملية القياس وبالتالي يعتبر

عنصرا هاما ومؤثرا في هذه العملية لأن نتيجة عملية القياس تتأثر بتأثر القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، ومن هنا يبرز للمحاسب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي وأساليبها فقط بل في تحديد نتائجها أيضا[1].

الفرع الثاني: أهمية القياس المحاسبي وأنواعه.

أولا: أهمية القياس المحاسبي.

عندما يتم تجريد الأمور والأحداث من صفاتها الحقيقية إلى لغة الأرقام، فإن هذا الأمر يقود مستخدمي معلومات النظام المحاسبي (الذي هو عبارة عن أداة المحاسبة في ترجمة الأنشطة والعمليات التي تتم في المؤسسة إلى معلمات رقمية) والذين يختلفون في فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها الحالي، إلى توحيد رؤيتهم للأعمال التي قامت بها الشركة، وبالتالي يكون حكم المستخدمين على أدائها أكثر وضوحا، وبالتالي تتحقق الاستفادة المرجوة من المحاسبة في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية، وتصبح المعلومات أكثر ملائمة في الحكم على أداء الشركة وإدارتها، وبالتالي قدرة أكبر على إصدار أحكام متطابقة من قبل جميع الأطراف، على اختلاف درجة المعرفة والثقافة لكل منهم لمعنى الأهداف والعمليات التي تتم في الشركة[2].

كما أن ضرورة القياس المحاسبي في مظهره النقدي، يظهر بوضوح عندما تكون هناك رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية، والتي تكون عادة مختلفة حسب طبيعة النشاط، ولكن عندما تكون جميعها معبرا عنها بالصورة العددية، تصبح إمكانية المقارنة أكثر وضوحا وسهولة، كما أن المقارنة تصبح ممكنة (إلى حد ما) لنفس الشركة ولكن في أوقات مختلفة، وذلك لأنه على الرغم من اختلاف الأنشطة التي تتم فيها من زمن لآخر، إلا أن إمكانية المقارنة موجودة لكون جميع العمليات على تعددها يعبر

[1] علي لقريد، نعيم عبابسي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] يامن خليل الزعبي، القياس المحاسبي المستند في القيمة العادلة وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص 32.

عنها بنفس أداة القياس الكمي ألا وهي الوحدة النقدية، وبالتالي فإن أهمية القياس المحاسبي تنبع من أنها لغة التخاطب المشتركة التي يتم التعامل بها من قبل جميع المستخدمين للمعلومات[1].

ثانيا: أنواع القياس المحاسبي.

يتفرع القياس المحاسبي إلى عدة أنواع:

- **القياس الكمي**: وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن والكلغ للتعبير

عن بعض الأحداث، يستخدم هذا القياس بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تقاس كمية المواد المشتراة بالكيلوغرام وعدد الوحدات المنتجة، ومحاسبة الموارد البشرية بعدد الأفراد المتدربين في مؤسسة ما.

- **القياس الزمني**: يتم استخدام وحدات القياس الزمني مثل: يوم، شهر، ساعة، كأداة للقياس

المحاسبي وتستخدم بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تحتسب الزمن الفعلي الضائع الذي يتم قياسه بالأيام، وأيضا يستخدم القياس الزمني في المحاسبة التحليلية التي تقوم باستخدام النسب المالية مثل: نسب معدل فترة الائتمان، ومعدل فترة التخزين والتي تقاس أيضا بالأيام.

- **القياس النقدي**: حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد حيث يعتبر النقد الوسيلة

الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى.

- **المؤشرات والنسب المالية**: ويتم استخدام المؤشرات كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية

وتستخدم بالأخص في المحاسبة التحليلية كأن تستخدم نسب معدل دوران الأصول ومعدل دوران رأس المال العامل، أو نسبة التداول على آخره من النسب[2].

[1] يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009، ص 12.

المطلب الثاني: خطوات وأساليب القياس المحاسبي.

الفرع الأول: خطوات القياس المحاسبي.

تمر عملية القياس المحاسبي عبر عدة مراحل أهمها ما يلي:

أولا: تحديد الخاصية محل القياس.

يعمل الشخص القائم بعملية القياس على تحديد هذه الخاصية والتي تتمثل في الأحداث الاقتصادية الناتجة عن نشاطات الوحدة المحاسبية، وقد تكون أحداث ماضية، كما قد تكون حدثا مستقبليا.

ثانيا: تحديد نوع المقياس المناسب للخاصية محل القياس.

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب للخاصية محل القياس على أغراض عملية القياس وعلى نوع هذه الخاصية، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، فالمقياس المناسب لهذا الغرض هو مقياس اسمي، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين أصليين فعلا فالمقياس المناسب هو مقياس ترتيبي، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث المالي فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

ثالثا: تحديد وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس.

وبجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، لابد من تحديد وحدة القياس، إذ عندما يكون هدف المحاسب مثلا هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للشركة، لا يكفي حينئذ تحديد المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا لوحدة النقد، بل لابد أن تتبع ذلك أيضا تحديد نوع هذه الوحدة (الدينار أو الدولار)[1].

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

رابعا:تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس.

والذي يتوقف أسلوبه في تنفيذ عملية القياس المحاسبي كما يلي:

- الهدف من عملية القياس.
- الأفق الزمني لعملية القياس.

في حالة ما إذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبيا فقط، فلا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة أو الأساسية، أما إذا كان أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر فإن بموجبه تحدد قيم القياسات في إطار ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية، أما إذا كانت عملية القياس منصبة على حدث تاريخي يسلك المحاسب في قياسه أساليب بسيطة تكون في معظمها من النوع المباشر الذي يأخذ شكل التسجيل المباشر لقيمة هذا الحدث من المستندات والوثائق (فاتورة، سند)[1].

الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي.

وضع Kam قاعدة لتخصيص الأرقام قبل القيام بالقياس المحاسبي وهي (مجموعة العمليات التي يجب أن تصمم للقيام بهذه المهمة أو العملية).

كما حدد Viekrey عدة أساليب من أجل القيام بعملية القياس المحاسبي:

1- أساليب القياس المباشرة:

يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصية

محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على أساس ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع أسلوب القياس المباشر على سبيل المثال في قياس كلفة ماكنة من خلال ثمنها المثبت في قائمة الشراء وقد يتم تثمين أجزاء هذه الماكنة ضمن ما يسمى أسلوب القياس

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

غير المباشر (المشتق) لأنه لابد من الوصول إلى كلفة الماكنة على شكل وحدة واحدة من خلال عملية الاحتساب التي تشمل كافة أثمان أجزاء الماكنة في آن معا.

2- أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة).

عندما يتعذر على القائم بعملية القياس، قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة إن أمكن، ومثال على ذلك قياس أجزاء الماكنة أو اندثاراتها – كما في المثال السابق – وملاحظة ازدياد الاعتماد على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس، بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلات ومخرجات تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الاحتساب، وهي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة[1].

في مجال القياس بصورة عامة، والقياس المحاسبي بصورة خاصة، تعد القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، أي أنه لا يمكن لعملية القياس غير المباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبوقة بعملية قياس مباشر، وعليه فإن عملية القياس – باستخدام النسب – تعد من طرق القياس غير المباشرة (المشتقة، لأنها معتمدة على قياسات مباشرة أولية تمت لمفردات محل للقياس) كالنسب المالية.

3- أساليب القياس التحكيمية:

يتماثل هذا الأسلوب كثيرا مع أسلوب القياس المشتق ويطلق عليه كذلك أسلوب القياسات المجازية لكنه يختلف عنه من خلال افتقاره للقواعد الموضوعية التي تحكمه مما يجعله عرضة للحكم الشخصي وبالتالي التحيز الناتج عن التقديرات الذاتية للقائمين على عملية القياس، وفي هذا الإطار يرى IJIRI أن هذا الأسلوب يكون تحكيمي عندما (لا توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، ولا تتوفر بذلك المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس، يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية موضوع القياس، كما تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف

[1] طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2014، عمان، الأردن، ص 36-37.

حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية، طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للبت في هذا الخلاف والحكم على صحة القياس)[1].

من خلال استعراض هذه الأساليب المختلفة نسجل أن أكثر هذه الأساليب استعمالا هو أسلوب القياس المباشر نظرا لموضوعيته ودقته، خاصة من خلال التحديد الدقيق للخاصية موضوع القياس وابتعاده عن تأثير الرأي الشخصي والتحيز مثل الأسلوبين الآخرين اللذين يعانيان من غياب معايير محددة يعتمد عليها في الوصول إلى قياسات واحدة بين مختلف المحاسبين.

المطلب الثالث: أسس القياس المحاسبي.

أساس تقييم الأصول هو طريقة لقياس بنود القوائم المالية، ويتم ذلك بالاختيار على مستويين:

1- **مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة:** توجد هناك وحدتان للقياس وهما:

- وحدة القياس النقدي الاسمية أو القانونية التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لتلك الوحدة الاسمية، وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر نموذج التكلفة التاريخية.
- وحدة قياس القوة الشرائية العامة للنقود، وتعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم.

2- **مستوى قياس قيمة بنود الأصول والقوائم المالية:** توجد أربع أسس لقياس قيمة الأصول والقوائم المالية وهي:

- أساس التكلفة التاريخية.
- أساس سعر الدخول الجاري أي تكلفة الاستبدال.
- أساس سعر الخروج الجاري أي صافي القيمة البيعية.
- أساس القيمة الحالية[2].

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] رضوان حلوى حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 52.

المبحث الثاني: التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية كنماذج للقياس.

نظرا لاختلاف طرق القياس وتعددها إلا أنه من الصعب اختيار طريقة شاملة لأن كل طريقة لها مميزاتها ومعوقاتها ولذلك سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى نموذجين من نماذج القياس ألا وهما نموذج التكلفة التاريخية ونموذج التكلفة الجارية.

المطلب الأول: مفهوم التكلفة التاريخية وتقييمها

الفرع الأول: تعريف التكلفة التاريخية.

التكلفة التاريخية هي السعر التبادلي النقدي الفعلي، أو السعر التبادلي النقدي المعادل في تاريخ اقتناء الأصل، وتسجيل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتنائها، وتسجيل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد، أو في مقابل بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية[1].

الفرع الثاني: مزايا التكلفة التاريخية.

نجد من أهم المزايا أو المبررات التي دعمت التكلفة التاريخية والتي كانت بمثابة ركائز استندت عليها، نذكر البعض منها كما يلي[2]:

- تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات.
- تستند إلى عمليات حدثت فعلا وليست افتراضية.
- اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي المالي مثل الاعتراف بالإيراد، مبدأ الحيطة والحذر، فرض وحدة القياس.

[1] وهيبة لبوز، قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 06.

[2] محمد مطر، وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الفرع الثالث: عيوب التكلفة التاريخية.

بالرغم من سهولة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية إلا أن كثرة العيوب والانتقادات الموجهة له ولعل أهمها ما يلي[1]:

- إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى عدم التجانس في مقابلة الإيرادات الممثلة للقيمة الجارية، مع المصروفات الممثلة لقيم تاريخية مختلفة باختلاف الأوقات والفترات التي استفادة من فيها تلك المصروفات.
- عدم ملائمة المعلومات المالية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمتخذي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها وعدم بيان الموقف المالي الحقيقي والقياس غير السليم للأرباح.
- تسقط التكلفة التاريخية الكثير من الموجودات غير الملموسة من السجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية والشهرة المكونة ذاتيا بسبب عدم حدوث عملية تبادل حقيقة من طرف خارجي.
- والعيب في التكلفة التاريخية أنها لا تستمر في التعبير عن الخدمات المتوقعة أو سعر السوق الجاري إذا تغيرت الظروف الاقتصادية، وتؤثر تغيرات السعر على ملائمة المعلومات المالية.
- صعوبة مقارنة تكلفة أي أصل في الفترة السابقة بنفس تكلفة الأصل في الفترة الحالية.
- ينتج عن استخدام أساس التكلفة مشكلة أخرى خاصة بحساب الاستهلاك على أساس هذه القيم وبالتالي التأثير على رقم صافي الدخل.

[1] إسماعيل جاسم، محمد قطار، تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2018/2017، ص 5.

المطلب الثاني: التضخم ومبدأ التكلفة التاريخية.

الفرع الأول: التضخم.

أولا: تعريفه:

تعتبر ظاهرة التضخم من أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ويقسمه المختصين إلى تضخم هيكلي وآخر نقدي ومالي، ورغم عدم التوافق بين مختلف الباحثين حول مفهوم موحد لهذه الظاهرة إلا أن الكثير يعتبر ذلك منطقيا بالنظر إلى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ذلك، ومن بين هذه التعاريف نجد أن كلمة التضخم تعني عدة مفاهيم منها التضخم في الأسعار والتضخم في الدخل والتضخم في التكاليف والتضخم في العملة[1].

يقصد بالأول الارتفاع غير العادي في الأسعار، بينما التضخم في الدخل يقصد به الارتفاع المبالغ فيه وغير العادي في الدخول النقدية للأفراد مثل الأجور، أما تضخم العملة يقصد به ارتفاع كمية النقود أو العملة في السوق، وأخيرا يفسر تضخم التكاليف بذلك الارتفاع غير العادي في أسعار عوامل الإنتاج.

في تعريف آخر للتضخم تم تناوله من حيث أسبابه وآثاره، فمن حيث أسبابه يعرف بأنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وهو ما يتفق مع مفهوم التضخم في العملة والذي يميل إلى الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية والتي ترى أن كمية النقود في الجانب الهام والمحدد للمستوى العام للأسعار بافتراض ثبات العناصر الأخرى على الأقل في المدى القصير، أما من حيث آثاره فيعرف بأنه زيادة ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار أيا كان سبب هذا الارتفاع[2].

من خلال هذه التعاريف نستنتج سبب عدم التوافق بين مختلف الباحثين حول مفهوم واحد للتضخم نظرا لاختلاف مجالاته مثل التضخم في الأسعار أو في تكاليف الإنتاج أو في كمية العملة الموجودة في السوق أو في مختلف الدخول. وفي كل الحالات فإن ذلك يؤدي إلى الأرقام الواردة في القوائم

[1] وليد ناجي الحيالي، دراسات في مشاكل المحاسبة المعاصرة، دار الحامد، عمان، 2004، ص 224.
[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص 77.

المالية غير دقيقة وملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مما يستوجب معالجة أثر هذه الظاهرة تمكينا من معلومات ملائمة وموثوق بها تعتمد كقاعدة بيانات لاتخاذ القرار[1].

ثانيا: أسبابه.

1- التضخم بارتفاع الطلب الكلي: من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلة المعروض من النقود. وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة هذا الارتفاع ونذكر منها:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
- تمويل العمليات الحربية.
- العجز في الميزانية.
- ارتفاع معدلات الأجور[2].

2- التضخم بزيادة التكاليف: في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين. والزيادة في نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور

[1] سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016، ص 120-121.

[2] بلال دريد، أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 34.

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

- التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.
- زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

3- التضخم بانخفاض العرض الكلي: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال

التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.
- النقص في العناصر الإنتاجية.
- النقص في رأس المال العيني.[1]

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، والانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

[1] بلال دريد، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

4- التضخم الهيكلي: يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال

الزمان والمكان الكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع، والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي:

- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية، الإنتاجية، الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.
- التناقض بين القطاعات الاقتصادية.
- طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- الهيكل السكاني.[1]

الفرع الثاني: أثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية.

بالرغم من المزايا العديدة للتكلفة التاريخية لا يزال الكثير من المحاسبين يتمسكون بهذا المبدأ حتى الآن، على الرغم من موجات التضخم الحادة السائدة في معظم دول العالم، على أساس أنه يحقق أكبر قدر ممكن من الموضوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية الناتجة عن أداء وظائف المحاسبة المالية[2].

يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود الذي لا يعترف بما يحدثه التضخم من انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، وعليه فإن تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم

[1] بلال دريد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] بسمة سويد، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص35.

يسبب الكثير من مشاكل القياس المحاسبي، كما يتسبب في الكثير من الأخطاء في نتائج القياس المحاسبي مما يجعلها غير موضوعية.

وبناء على ما تقدم فإن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من أكثر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تأثرا بظاهرة التضخم، حيث أن أية محاولة لأخذ آثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية لا بد أن تمثل خروجا عليه.

ومع إحدى الآراء المحاسبية بأخذ تقلبات الأسعار بعين الاعتبار تكون الإشكالية المحاسبية هل يتم إدخال هذه التعديلات في القيود المحاسبية أو ترفق جداول ملحقة أو عمل هوامش تمكن القراء من الحصول على المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات المناسبة لهم باطمئنان.

إلا أن المحاسب بشكل عام يعتمد ويتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في تقييمه للموجودات الثابتة، إلا أنه ما يلبث أن يخرج عن تمسكه بالتكلفة التاريخية من خلال إتباعه للقاعدة العامة في المحاسبة التي تقول "سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل" فهو قد وجد المبرر لذلك وهو مبدأ الحيطة والحذر، فأين هذا المبدأ وأين هذا الأسلوب في المعالجة لموضوع ظاهرة التضخم.

لهذا فالمحاسب التقليدي يميل إلى تحسين التكلفة التاريخية من خلال حجز الاحتياطات لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار، وذلك من خلال متابعة تطور الأسواق والأسعار، فيتم حجز الاحتياطي الملائم والمناسب بعد احتساب الإهتلاك، وذلك لإمكانية شراء أصل جديد عندما يراد إنهاء خدمة الأصل القديم، وإن إظهار احتياطي ارتفاع قيمة الأصول في قائمة المركز المالي يعتبر بمثابة إشارة للقارئ بأن الأصول المذكورة قد ارتفع سعرها السوقي وهذا ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ومع أن هذه الطريقة سهلة وواضحة وبعيدة عن التقديرات الشخصية ويجب أن تعتمد على البيانات الرسمية للأسعار الصرف، إضافة للاستفسار عن الأسعار لدى جهات عديدة تقوم ببيع أو إنتاج هذه الأصول للاستناد عليها عند تحسين التكلفة التاريخية وذلك بحجز الأموال الاحتياطية اللازمة لذلك[1] .

[1] بسمة سويد، مرجع سبق ذكره، ص35-36.

المطلب الثالث: التكلفة الجارية وتقييمها

الفرع الأول: مفهوم التكلفة الجارية.

مصطلح القيم الجارية عادة يلحق به وصف يحدد مضمونه كالقيمة في حالة الاستمرار وقيمة إعادة البيع، القيمة السوقية، الحالية، الجارية، العادية، الدفترية، صافي القيمة القابلة للتحقيق والقيمة المقدرة.

وعرفت طريقة القيم الجارية بأنها محاسبة تقوم على تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية، وتحديد الدخل المستمر لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي، مما يؤدي إلى المحافظة على رأس المال من الناحية الاقتصادية والنقدية. ويستخدم مفهوم القيمة الجارية في العصر الحاضر على أساس أنه يمثل عملية إعداد التقارير المالية عن موارد واستخدامات المؤسسة على أساس قيمة الأصل في وقت معين وبالنسبة لموقف معين.

مما سبق، تعرف القيمة الجارية على أنها الإجراء الذي بمقتضاه يتم إعداد القوائم المالية على أساس القيم الحاضرة للعناصر التي تحتوي عليها، ويعتبر بديلا للتغلب على مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية.

وفي مجال المحاسبة المالية توجد عدة مفاهيم أساسية للقيمة الجارية من بينها:

***القيمة الحالية:** تحدد قيمة الأصل أو مجموعة الأصول، على أساس قيمة التدفقات النقدية الواردة، أو الصادرة من المؤسسة بسبب هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول. وتقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي، وتمثل القيمة الحالية الأساس المثالي لتقييم موارد والتزامات المؤسسة لاتفاقها مع الهدف الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية، وهو التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للشركة، ويسهل تطبيق هذا المفهوم على بعض أنواع الأصول والخصوم ولا يصلح لأنواع أخرى من الأصول والخصوم أو النفقات والإيرادات[1].

[1] مصطفى حامد سالم الحكيم، عبد السلام عوض خير السيد آدم، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ص 121.

***التكلفة الاستبدالية:** تمثل التكلفة الاستبدالية للأصل التكلفة التقديرية لامتلاك أو إعادة إنتاج أصل مشابه له، بعد استبعاد عنصري الاستهلاك والتقادم، ويمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية للأصول، إن محاسبة القيمة الجارية تناقش تقييم القوائم المالية عن طريق أسعار الدخول ويكون دخل العمليات الجاري (يساوي الإيرادات يطرح منها المصاريف المحسوبة على أساس التكلفة الاستبدالية)[1].

كما تعرف التكلفة الجارية بأنها "المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو ما يعادل ذلك في الوقت الحاضر، فهي تعني إثبات البند بتكلفته عند التقرير عنه من خلال القوائم المالية، أي بالسعر الجاري للبند في تاريخ إعداد القوائم المالية".

وبهذا المفهوم فهي تشير إلى مبلغ النقد، أو ما يوازي النقد الذي يجب أن يدفع لحيازة أصل قائم حاليا أو موازي له (أي تكلفة استبدال الأصل القائم حاليا بأصل مماثل له نفس العمر الإنتاجي المتبقي وله نفس القدرة الإنتاجية)، أو المستلم لإحداث نفس الخصم القائم حاليا، لذلك تقوم هذه الطريقة على مفهوم المحافظة على رأس المال المادي للشركة والذي يقضي بضرورة الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للأصول.

بحيث يمكن الوصول إلى قيمة تقريبية للتكلفة الجارية بالعديد من الطرق منها استخدام الأسعار الجارية للأصول أو استخدام الأرقام القياسية الخاصة بكل نوع من الأصول وذلك لتعديل قيمتها التاريخية.

ونظرا لتوفر الأرقام القياسية الخاصة فهذه الطريقة تعتبر مقبولة عمليا[2].

[1] إسماعيل جاسم و محمد قطار، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، ط1، 2007، ص 64.

الفرع الثاني: مزايا التكلفة الجارية.

تتميز التكلفة الجارية بما يلي:

- تفترض وحدة النقد ثابتة، وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ التحقق.
- تسلط الضوء على الحاضر.
- تتعلق بحيازة الأصول وإحداث التزامات مبنية على حدث مفترض.
- يمثل صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية مقياس لإجمالي دخل المؤسسة في فترة واحدة ويأخذ في الحسبان كلا من مكاسب الحيازة المحققة وغير المحققة ويرى الكثيرون أن هذا الرقم للدخل يعتبر أكثر ملائمة لقياس مدى نجاح المؤسسة من فترة لأخرى[1].

الفرع الثالث: عيوب التكلفة الجارية.

للتكلفة الجارية عدة انتقادات ولعل أهمها:

- في حالة عدم توافر المعلومات عن التكاليف الجارية، قد يجعل هذه الطريقة التي تعتمد تقدير تلك التكاليف.
- التغير في التكاليف الجارية لا يعكس في جميع الحالات التغير في أسعار البيع الجارية.
- الأرباح أو الخسائر الناشئة من تغيرات الأسعار في سوق المدخلات (الحيازة) سوف يتضمنها صافي الربح أو الخسارة من عمليات المشروع، إلا إذا تم تقييم تكلفة البضاعة المباعة.
- صعوبة تحديد التكلفة الجارية بصفة دقيقة لكل عناصر القوائم المالية في وقت معين، وبالتالي تكون التكلفة الجارية تخضع للتقدير الشخصي في بعض الأحيان نظرا لوجود بعض المنتجات لا تباع بشكل شائع.
- قد تصبح تكلفة الإحلال الجارية غير مناسبة لتقييم بعض حالات المخزون السلعي.[2]

[1] فتيحة صافو، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي والمالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2016/2015، ص 114-115.

[2] فلة حمدي، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 23.

المبحث الثالث: نموذج القيمة العادلة

يعد نموذج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس الأكثر إغراء للمهنيين وواضعي المعايير، فهو يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، فقد استحدث أساسا لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية، التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للشركة بشكل يمكن الوثوق فيه، ومنه قدمنا في هذا المبحث كيف تحولنا من نموذج التكلفة التاريخية إلى القيمة والعادلة، ثم مفهوم القيمة العادلة، أهدافها، أهمية تطبيقها، وتقييمها.

المطلب الأول: التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج القيمة العادلة.

ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بالعناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمؤسسة معينة، ويعتبر القياس وفق المعايير المحاسبية الدولية: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية"[1].

وقد تناول الفكر المحاسبي مدرستين أساسيتين للقياس المحاسبي: مدرسة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، ولقد ميز هاتين المدرستين عن بعضهما البعض، إذ ارتبطت مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية للعمل المحاسبي بالاستقرار الاقتصادي، بينما ارتبطت محاسبة القيمة العادلة بالإفصاح الإضافي في حالة التضخم الاقتصادي[2].

وتمثل التكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للتوثيق والقياس المحاسبي، والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية والحقيقية المتفق عنها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، في حين يتجاهل هذا النموذج مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المؤسسات، والتي بالتأكيد ستلقى بظلالها وبصورة سلبية عن واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي، وقد بدأت الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية نتيجة للظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار، حيث تصبح القيمة المسجلة في الماضي والذي

[1] رضوان حلوى حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري– التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص157.

[2] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص3-4.

يختلف قليلا أو كثيرا عن القيمة الحالية، ومن هنا جاء ينادي باستخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس والإفصاح (وهذا من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي).

ومن مزايا التكلفة التاريخية أنها تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل، كما أنها تستند إلى عمليات حدثت فعلا وليست افتراضية، وأنها تتلاءم مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، فالتكلفة التاريخية ينظر إليها على أنها أكثر موثوقية وموضوعية وخاصة في الحالات التي توجد فيها سوق نشطة للأصول والخصوم التي يراد قياس قيمتها العادلة، وأيضا استخدامها يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.

ومن بين ما يعاب على استخدام التكلفة التاريخية هو أن القيمة المسجلة على أساسها لا تعكس الواقع في ظل اقتصاد تضخمي لمعظم الدول، وبالتالي تعطي صورة غير حقيقية لواقع المؤسسة، فالبيانات المعدة وفق التكلفة التاريخية لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات المستوى الخاص أو العام للأسعار مما يظهر عدم ملاءمتها لعملية القياس المحاسبي[1].

إذن فعدم مسايرة نموذج التكلفة التاريخية للتغيرات الاقتصادية وخاصة عامل التضخم أدى إلى التفكير في بديل يعكس آثار التغيرات السعرية، فمحاسبة القيمة العادلة أنشئت تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، ولأن التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يستند إلى قاعدة أن: الإبلاغ المالي يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية، وهذا ما فشل فيه مدخل التكلفة التاريخية ووفرته القيمة العادلة[2].

وقد توجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل أهم الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة وهذا حسب مجمل الإصدارات المتنوعة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي، ولهذا حسب مجلس المعايير

[1] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية، عمان، 2000، ص67.

المحاسبية الدولية فإن الهدف الطويل المدى يتمثل في الاعتراف بالأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمتها العادلة بدلا من التكلفة التاريخية[1].

وهناك سببين هامين لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبنية على أساس القيم العادلة لعناصر القوائم المالية بحيث:

- القيمة العادلة تقدم معلومات حول عناصر القوائم المالية والأكثر ملائمة من القيم المبنية على أساس التكلفة التاريخية.
- نموذج للقياس المختلط أين يتم تقييم بعض الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، مع أغلب الخصوم المالية التي تقاس بالتكلفة التاريخية لا تتلاءم مع الأدوات المالية المعقدة المستعملة اليوم واستراتيجيات إدارة المخاطر[2].

المطلب الثاني: ماهية القيمة العادلة.

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة.

تعددت تعاريف القيمة العادلة بتعدد المهتمين والباحثين في المحاسبة وبدائل القياس، لكن كل التعاريف كانت تصب في المعنى ذاته، حيث ظهر أول تعريف للقيمة العادلة في 1982 عن طريق IAS 20 ونشر عن طريق IFRS [3] ، ولم يطرأ على هذا التعريف تغيرات كثيرة مع مرور السنين، فهو بالتقريب نفس التعريف وهو "السعر بين أطراف مطلعة وراغبة في تبادل أصل "[4].

كما تعرف على أنها "المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية"[5].

---

[1] حسين القاضي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] شعيب شنوف، أسماء زاوي، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص13.

[3] Miroslayskodapeterbilka, Fivalue in financial statements advantages and disavantagesstudia, university Economics series, vol22, 2012, p4.

[4] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[5] حماد طارق عبد العال، المحاسبة عن القيمة العادلة، الأردن، 2003، ص11.

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 والمعدل عام 1996 ونافذ المفعول اعتبارا من بداية عام 1998 ضمن البند الخامس (تعريفات) القيمة العادلة على أنها :"المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت".

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار مثل معيار 107 بأنها "القيمة التي يمكن تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات الجبر أو التصفية"، كما حددها في المعيار 157 بأنها "السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"[1].

وقد استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة وهو "القيمة السوقية" Market Value، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Market-to-Market كمرادف لـ Fair Value، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها.

وهناك مصطلحات مرادفة للقيمة العادلة:

- القيمة السوقية، أو
- القيمة البديلة، أو
- القيمة الحالية.[2]

وبالتالي عند تطبيق القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية:

1- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

[1] رضا إبراهيم صالح، أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، المجلد 46 يوليو 2009، ص23.

[2] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.[1]

مما سبق نستنتج أن:

- القيمة العادلة تمثل السعر الذي ينتج من الاتفاق بين طرفين إحداهما البائع والآخر مشتري على تبادل أصل معين واستحواذه.
- المحاسبة عن القيمة العادلة تأتي بالرغبة الموافقة والمعرفة بين الطرفين، حيث تكون هناك علاقة تفاهمية بينهم.
- تتم المبادلة بين طرفي التعاقد في ظل استخدام القيمة العادلة في ظروف عادية طبيعية.
- طرف التعاقد الآخر يكون له دراية كافية وكاملة بكل الحقائق والمعلومات ذات العلاقة بالصفقة.[2]

الفرع الثاني: أهداف القيمة العادلة

يسعى القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها ما يلي[3]:

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية (قائمة المركز المالي)، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.
- تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- اتفاق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

[1] بسام جابر الأغا، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 39.

[2] يوسف عمر منور لقمان، المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في تقويم الأداء المالي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 21.

[3] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، أثر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 31.

- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.
- معالجة أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية.
- قدرة القيمة العادلة عن التنبؤ لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - صنع القرارات المناسبة،
  - إدارة وقياس المخاطر،
  - تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكديسها للأعمال المتنوعة.

الفرع الثالث: أهمية استعمال القيمة العادلة.

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومع ذلك فمازال الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها، وقابلة للصحة، ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للشركة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية[1].

[1] صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة دكتوراه منشورة، نسخة الكترونية (2008)، ص 113.

المطلب الثالث: تقييم القيمة العادلة.

نموذج القيمة العادلة له العديد من المزايا ومحددات كغيره من النماذج المحاسبية وهي:

الفرع الأول: مزايا استخدام نموذج القيمة العادلة.

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للشركة، ونتيجة أعمالها، وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا التالية:

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيم الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ غلى القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لهذه المؤسسة، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.
- إن واضعي المعايير المحاسبية يفترضون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال[1].
- تعكس القيمة العادلة التغيرات في حالة الأسواق الحالية، والتغير في القيمة العادلة يعكس التغيرات في الأسواق الحالية[2].
- عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي كفؤا، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيمة العادلة، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان[3].

[1] ماهر موسى درغام، بسام الأغا، العلاقة بين القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص12.

[2] Thierry Gorroz, Justevaleur-valeurjuste, Académie des sciences et Technique comptables et financiers, Lexposia, 18 novembre 2010, p4.

[3] Anis Milad, Analyzingthe fair market value of Assets and stakeholders investment decision, (thesis of doctora , arizona, july, 2008) ,p42.

الفرع الثاني: محددات القيمة العادلة.

رغم الحلول الجذرية العديدة التي يقدمها هذا المنهج، وميله إلى معالجة مشكلة الملائمة والقابلية للمقارنة الذي تعاني منه المناهج الأخرى، والقبول الكبير من أغلبية المستعملين له، إلا أن تطبيقه لا يخلو من مشاكل عديدة منها ما يتعلق بمستوى الموارد البشرية، ومنها ما يتعلق بالنموذج في حد ذاته، ويمكن تلخيص هذه المحددات فيما يلي:

- عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لاعتماده جزئيا على أساليب قياس تحكيمية[1].

- يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية، تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة المحققة.
- يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات الوحدة المحاسبية، عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة ومنظمة، أو لا تتوفر معلومات كافية عن خصائصها الفنية، مما يعيق إجراء المقارنات بينها وبين موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة.
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق منهج القيمة العادلة، فترة أطول من الوقت قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات في الوقت المناسب، فتفقد هذه البيانات خاصية التوقيت الملائم.
- يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة.
- تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة، يجعل التعبير عن هذه القيم في سجلات أقل ثبات واستقرار بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية، وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة.

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص200.

- قد يفتح استخدام منهج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية مجالا أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة، كما أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادلية فعلية بين الوحدة المحاسبية وأطراف خارجية عنها، قد يفتح بابا آخر للتلاعب في الإيرادات.[1]

من خلال هذه الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى هذه الطريقة يمكن إضافة غياب الموثوقية، خاصة خلال غياب أدلة الإثبات عند تسجيلها في الدفاتر وعند كذلك تدقيقها، حيث تقدير القيمة العادلة يعود إلى إتباع أسس قياس متباينة، نتيجة تعدد طرق وأساليب تقديرها للأصول والالتزامات، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفء، ومن أهم السلبيات كذلك التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة، يحتم على لإدارة الشركة برمجة نظامها[2].

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص200.

[2] سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص161.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الطرق المختلفة للقياس بحيث كانت التكلفة التاريخية الطريقة الشائعة الاستعمال وتم بناء أغلبية المبادئ المحاسبية بناء على خصائصها المختلفة، ورغم الإجماع بين مختلف المستعملين على موثوقيتها وملائمتها خاصة أثناء حدوث العملية الاقتصادية، إلا أن تجاهلها لتغير القوة الشرائية لوحدة النقد أدى إلى قياسات محاسبية غير موضوعية تفتقد لخاصية الملائمة التي يبحث عنها أغلبية المستعملين.

إن طريقة القيمة الحالية ورغم تعدد الطرق المعبر عنها مثل القيمة الحالية وصافي القيمة البيعية وطريقة تكلفة الاستبدال، إلا أنها لم تسلم من انتقادات مختلف المستعملين خاصة من خلال تلك الأخطاء الناجمة عن عدم توحيد وحدة القياس المستخدمة.

كما تطرقنا إلى القيمة العادلة التي أنشأت تصحيحا للاختلالات التي صاحبت استخدام منهج التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي في ظل ظروف التضخم، فتبنيها كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها.

الفصل الثاني:

الأداء المالي

تمهيد:

تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيق النمو والتوسع والاستمرارية والبقاء في المحيط الاقتصادي، وكذا تحسين مركزها المالي لمواجهة المنافسة بناءا على تحسين أدائها المالي، ولتتمكن الشركة من تحقيق أهدافها يجب أن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي، حيث تعتبر هذه العملية وسيلة فعالة للحصول على حقائق وبيانات من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم مختلف الأحداث والعمليات المتعلقة بالشركة، ومن هنا تكمن الأهمية الكبيرة لعملية تحليل نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي، وكل هذا من أجل استنتاج وتحليل العلاقة بين استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس والمؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في الشركة الاقتصادية.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى 3 مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.
- المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يساهم الأداء المالي بتزويد الشركة بالمعلومات والمفاهيم التي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات، فمن خلاله يتم متابعة أعمال الشركة وتفحص أوضاعها بطريقة تخدم مستخدمي البيانات لترشيد قراراتهم المالية بالرغم من وجود مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على الأداء المالي، وبناءا على هذا قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

الفرع الأول: نظرة تاريخية للأداء المالي

يمثل الجانب المالي تاريخيا محور اهتمام منظمات الأعمال، حيث الاهتمام بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطباعا إيجابيا على نمو الأعمال وتوسعها من ناحية ونجاح الإدارة خاصة من ناحية أخرى، حيث أن تطور الأداء المالي مر بالمراحل الآتية :

- لقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام للقياس وعرضت مؤشراتها وتقارير للإفصاح المستخدمة، حيث جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجها مغايرا للاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبيان أداء منظمات الأعمال مقارنة ببعضها البعض للحكم على فعاليتها وكفاءة إداراتها.
- وفي بداية القرن العشرين تم تحديث مؤشرات لتعكس الجانب المالي بصورة شمولية ويتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات وخاصة الكبيرة منها مؤشر العائد على الاستثمار، العائد على الملكية، ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات التشغيلية والنقدية جاءت لتلبية متطلبات الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال وبقائها أو الانسحاب منه.
- حاولت المنظمات تطوير مؤشراتها الحالية لتخدم مصالح المساهمين أو بعض الجهات الأخرى ذوي العلاقة وفي فترات لاحقة جاءت هذه المؤشرات تغطي مساحات واسعة يرتبط بعضها بالقدرات التشغيلية للمنظمة لتخفيض التكلفة وتحسين النوعية وتحقيق المزيد من المبيعات وبالتالي تحقق الأرباح[1].

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

- وفي فترات لاحقة أشارت العديد من الدراسات أي منظمات الأعمال إلى قصور وضعف المؤشرات المالية لوحدها في الحكم على صحة ودقة عمل المنظمة وتطورها، مما عرضت نظم أكثر تطورا تأخذ بعين الاعتبار انعكاسات أوجه العمل المختلفة على المؤشرات المالية كنتائج نهائية لأداء منظمات الأعمال.

يتضح لنا مما سبق أن الأداء المالي كان يمارس منذ القديم وتطور مع مرور الزمن ليغطي كل الجوانب المالية إلى أن أصبحت مهمته تخفيض التكلفة، ولابد من تطوير الأداء المالي حتى يعطي تأكد دقيق للحكم على عمل الشركة[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي وخصائصه.

أولا: مفهومه

هناك عدة تعريفات للأداء المالي، فهناك من يعرفه بأنه: "انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق الأهداف وهذا عند ربط الأداء المالي بالأهداف"، أو من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة بأنه: "النتيجة النهائية لنشاط الشركة"[2]، وهذا التعريف يعد محدودا جدا لأنه من الممكن أن تحقق الشركة الاقتصادية النتيجة المطلوبة ولكن في المقابل يكون هناك هدر كبير في الموارد وهذا ليس بعقلاني.

ويرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في "تشخيص السلامة المالية للشركة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية"[3]، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للشركة ومعدل نمو الأرباح[4].

ويرى البعض الآخر بأن الأداء المالي يعبر عن "مدى قدرة الشركة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة"[5].

---

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

[2] ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة – مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 131.

[3] Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (technique de gestion), ed economica, paris, 2005, p 23.

[4] عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، ص 41.

[5] عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005، ص 304.

على الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم وهو مدى قدرة الشركة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية المسطرة والاستخدام الأمثل للموارد، ومما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي هو "آلية تمكن من نجاح الشركة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في الشركة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة"[1].

ثانيا: خصائصه.

يتسم الأداء المالي بخصائص عديدة منها:

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في الشركة الاقتصادية،
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته،
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه الشركة وتحديد مواطن القوة والضعف،
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للاستثمار في الشركة،
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف الشركة.[2]

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي وأهميته.

الفرع الأول: أهداف الأداء المالي

عملية تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي توجب علينا مجموعة من النقاط أهمها الأهداف المالية للشركة، التي يمكن حصرها فيما يلي:

- **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى الشركة لبلوغه لأنه يمس باستقرارها

المالي، ويتمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة، يتطلب التوازن المالي

[1] نجلاء نويلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للشركة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 78.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010، ص 45.

إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية لأقل من سنة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.

- **السيولة واليسر المالي**: تقيس السيولة بالنسبة للشركة مدى قدرتها على مواجهة التزامات قصيرة الأجل، أو بمعنى آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة التثبيتات الجارية والمخزونات، القيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة في الوقت المناسب، أما اليسر المالي فهو يتمثل في قدرة الشركة على تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في تواريخ استحقاقها.

- **الربحية**: تعبر الربحية عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في الشركة الاقتصادية وتعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى الشركة لتحقيقها، وهي كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها الشركة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال الخاص يعكس المردودية المالية، وبصفة عامة ينصب اهتمام الشركة على المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

- **إنشاء القيمة**: يعتبر إنشاء القيمة للمساهمين يعني قدرة الشركة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في شكل استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية[1].

نمو المؤسسة: يعتبر نمو الشركة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتجية فالنمو يعتبر وظيفة إستراتجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، كونه نتيجة القرارات الإستراتجية، سواء تلك التي تهتم بالعلاقات الخارجية أو بالأهداف البعيدة ومن ثم فإن النمو في الشركة الاقتصادية يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور والتوسع، البقاء والاستمرار، وبذلك يمكن اختيار النمو وظيفة إستراتجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 53-54-55.

وسياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحدد نجاحات النمو في إنماء العلاقات الكلية المتاحة للشركة.

ويتم التعبير عن الأداء المالي للشركة من خلال القوائم المالية، وتهدف الشركة من خلال هذا الأداء إلى تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق أعلى ربح، وللتعرف على كيفية قياس الأداء فقد شاع استخدام مقاييس الأداء التي تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية الداخلية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للوحدات الفرعية للشركة، وتعتبر مقاييس الربحية حيث تعكس مدى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة وتعبر عن

محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها، وبالتالي فإن أهداف الأداء المالي تتمثل في:

- تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين.
- تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات.
- معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها
- تقييم الرفع المالي ومعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي
- معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح.
- تزويد الشركة بمجموعة من المميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات[1].

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تتويج أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

تنبع أهمية الأداء أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفق الأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء.

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتنبأ من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو الشركة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاطات للمصاريف العامة.[1]

[1] ليلى تريكي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014، ص 42-43.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي، حيث تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى عوامل داخلية مثل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية، نسبة الفوائد المدفوعة للأصول، أما العوامل الخارجية فتمثلت في: السياسات المالية والاقتصادية، القوانين والتعليمات من طرف الدولة، كما أوضحت إحدى الدراسات أن الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية للمؤسسات، المقدرة التنظيمية للمؤسسات، توازن المنظمة، ومدى تنفيذ العمليات في مواعيدها وتتمثل في:

الفرع الأول: الهيكل والمناخ التنظيمي

أولا: الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بشركات أعمالها، فيه تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وتعتبر الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي حيث يمثل عدد المستويات الإدارية في الشركات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع الموظفين[1].

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

ثانيا: المناخ التنظيمي

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

الفرع الثاني: التكنولوجيا والحجم

أولا: التكنولوجيا

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين النقدية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

ثانيا: الحجم

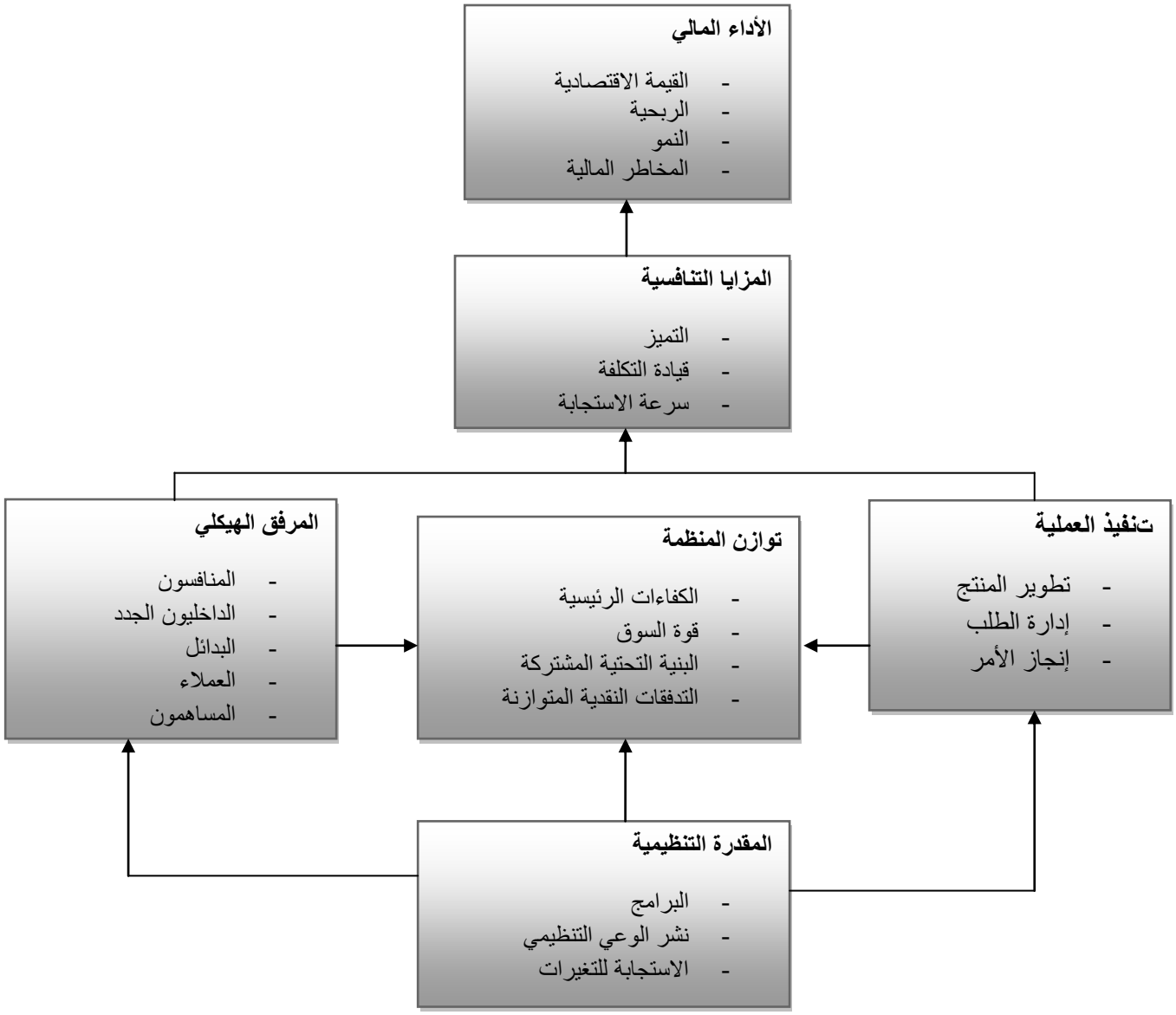
يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها أقل فعالية وإيجابية من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات.

يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي[1].

[1] يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في المنشآت تتمثل في القيمة الاقتصادية للشركة والربحية والنمو وكذلك المخاطر المالية وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): العوامل التي تؤثر على الأداء المالي



المصدر: يوسف عمر منور لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

*نلاحظ من الشكل أعلاه أن الأداء المالي يحتل الصدارة أمام مجموع المتغيرات الأخرى للشركة، حيث تساهم هذه الأخيرة فيما بينها في دعم وتعزيز الأداء المالي نحو التميز وبالتالي تحقيق الأهداف.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تساهم عملية تقييم الأداء المالي في التأكد من كفاءة الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، فهذه العملية تمر بعدة مراحل، بحيث تعتبر مرحلة جمع المعلومات أهم مرحلة، فهناك عدة مصادر للحصول على معلومات تقييم الأداء المالي، التي يجب أن تكون ذات جودة وتكون في الوقت المناسب وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء المالي، مراحل عملية تقييم الأداء المالي ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

تقييم الأداء للشركة هو عملية مستمرة الهدف منها التقييم الذاتي الوقائي وليست عملية تقوم بها المؤسسات في نهاية تاريخ معين، بهدف تفادي الأخطاء مستقبلا. وتقييم الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة، بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء[1].

من أهم أنواع تقييم الأداء نجد تقييم الوضعية المالية للشركة من خلال تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة[2].

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للشركة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للشركة، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي[3]، كما يقصد به "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في الشركة، حيث أن الأولى تعني قدرة الشركة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 11.

[2] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000، ص 39،.

[3] أحمد محمود جلال، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابق لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 07.

أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة الشركة على تحقيق الفائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي"[1].

يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحقيق نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء المالي ورفع الكفاية عند تحقيق الأهداف المرسومة، وذلك لأن الهدف المنتظر من تقييم الأداء المالي ليس الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات وإنما أيضا يساهم في تحليل أسبابها بقصد الوصول لوسائل لعلاجها.

بهذا يجب أن تتسم عملية تقييم الأداء الناجحة بالخصائص التالية:

- أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها.
- أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدمة أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للقائم بالتقييم.
- أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية.
- التكامل مع العملية الإدارية والإستراتيجية.
- الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل بصفة دورية منتظمة.

أما الركائز التي يجب أن تتوفر في عملية التقييم فتتمثل في:

- التحديد الدقيق للأهداف الرئيسية والأهداف الجزئية.
- الاختيار السليم للمقاييس والمؤشرات المستعملة ولابد أن تركز على أهداف الشركة المحددة سلفا.
- تدريب المقيمين تدريبا جيدا على المقاييس والمؤشرات.
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لقياس الأداء المالي.
- التغذية العكسية في الوقت المناسب[2].

[1] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] محمد الصغير قريشي، عمليات المصادرة الخارجية كمدخل لتحسين أداء الشركة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 111.

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق أهداف أجزائها، لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط وهي:

- **توفر المعلومات الكافية:** فيجب على الشركة أن تتحصل على المعلومات بمختلف الطرق المتاحة لديها، وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها.
- **تحديد معدلات الأداء المرغوب:** يجب على الشركة تحديد معدلات معيارية للأداء المالي تمكنها من تحديد نسبة انجازاتها وتطورات أدائها، وهذا من أجل تسهيل عملية المقارنة.
- **استمرارية عملية التقييم:** ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة الشركة وعلى فترات دورية قد تطول وقد تقصر[1].

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.

يتميز تقييم الأداء بأنه يتم في جميع المستويات وعلى جميع العمليات، وهو يكتسب أهمية بالغة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية.

- تقوية الرقابة من خلال تقييم الأداء وذلك من خلال التغطية العكسية التي تسمح للمسيرين برقابة أفضل على نطاق مسؤولياتهم.
- يوضح العلاقات التبادلية بين مراكز المسؤولية والالتزام بها، فيساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الأقسام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.
- يتميز تقييم الأداء بقيامه على مجموعة من المعايير تعرف بمعايير تقييم الأداء يتم تحديدها حسب الغرض المحدد من تقييم الأداء، لذا فهو يوفر عن طريق معايير التقييم قاعدة معلومات تستعملها الشركة لأغراض متنوعة والتي أهمها الرقابة والتخطيط والمراجعة.
- تقييم الأداء كحالة ما هو إلا مضمون شمولي واسع يمكن تحريكه باتجاه شموله أو باتجاه تنبؤه بالفشل من خلال نوع من معايير والمؤشرات لها القدرة في أن تعكس النتائج أو تكييفها بشكل آخر لتحديد مضامين ذلك الفشل واحتماله[2].

[1] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017، ص 102.

- يمنح تقييم الأداء مرونة كافية في تقييم الشركة ذلك أنه يعتمد عدة مداخل لتحقيق تلك الغاية.
- نجاح عملية تقييم الأداء ذاتها يعني تحديد المشكلات وتشخيص أسبابها ومعرفة نقاط القوة والضعف في الشركة.
- تقييم الأداء يضمن التنسيق بين المستويات الإدارية والتنفيذية في جميع الاتجاهات خدمة لأهداف الشركة.
- التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.
- يعتبر جوهر عملية الرقابة، إذ تتعدد وجهات النظر إليه بأنه آخر حلقات العملية الإدارية، أو جزء من الرقابة، يمكن أن ترتبط بنهاية السنة المالية، أو أنها عملية مستمرة ومصاحبة لتدفق الأنشطة[1].

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، وهي بالترتيب كما يلي:

أولا:جمع المعلومات الضرورية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط الشركة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات

المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في نفس القطاع أو في الاقتصاد الوطني، أو مع المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

ثانيا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات[2].

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] محمد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 39.

ثالثا:إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمحضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[1].

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

تعد مرحلة جمع المعلومات الأولى والأهم في مراحل عملية تقييم الأداء المالي، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط في المعلومات الجودة وأن تكون في الوقت المناسب، وهناك عدة مصادر لها نذكر منها:

الفرع الأول: المصادر الخارجية.

تتحصل الشركة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

1- **المعلومات العامة:** وتتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام الشركة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها[2].

[1] محمد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 122-123.

2- **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، وهذا النوع من النسب تتحصل عليه الشركة من النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر[1].

الفرع الثاني: المصادر الداخلية.

تتمثل المعلومات المتحصل عليها من المصادر الداخلية في المعلومات التي يتم الحصول عليها عموما من مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية وجدول النتائج والملاحق.

1- الميزانية: توجد عدة تعاريف وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 كالتالي :

"تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"[2]. كما تعرف على أنها تصوير الوضع المالي للشركة وذلك في لحظة زمنية معينة تاريخ إعداد القائمة، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[3]، وللميزانية جانبان، يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم الشركة والالتزامات اتجاه الديون، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول الشركة وحقوقها على الآخرين[4].كما تعرف على أنها "كشف بالموارد المتاحة لدى الشركة ومصادر تمويل هذه الموارد وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة"[5].

[1] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة (وفق النظام المحاسبي المالي)، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص10.

[3] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص215.

[4] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2007، ص169.

[5] محمود عبد الحليم الحلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الراشد التجارية، ط3، عمان، 2004، ص11.

2- جدول حسابات النتائج: عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه: "بيان ملخص للأعباء، والمنتوجات (النواتج) المنجزة من قبل الشركة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في حسابات التحصيل أو تاريخ الدفع، يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية".كما يعرف أيضا بأنه: "القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زادت مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات الشركة صافي ربحا، والعكس وتكون النتيجة النهائية صافي خسارة للدورة المحاسبية"[1].

والمعلومات المقدمة في جدول النتائج هي كالآتي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية مثل: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة[2].

[1] عبد الحليم كراجه، ياسر السكران وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص151.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد19، المادة 230، الفقرة 1، 2، 7.

تتم المقاصة بين عناصر الموجودات والأعباء، ويقدم في جدول حسابات النتائج:

- إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها في محل المقاصة.
- إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة.
- إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

3- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها الشركة، هدفها الأساسي هو تكملة وتوضيح وفهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات المكملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة[1].

[1] فلة حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

تعتبر نسب ومؤشرات التوازن المالي أداة لتقييم أداء الشركة فهي تعتبر من أكثر الأساليب استعمالا في عملية التقييم المالي، إذ تساهم في تشخيص الوضعية المالية للشركة، التي على أساسها تتخذ قراراتها المالية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي:

الفرع الأول: رأس المال العامل.

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان، ويعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على التثبيتات غير الجارية، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل التثبيتات الجارية، أي أن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر التثبيتات الجارية التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن سنة، ففكرة رأس المال العامل هامة جدا في الدراسة المالية لأن رأس المال العامل يعبر عن التوازن المالي الإجمالي بضبط أحد شروطه، كما يمتاز بالتغيير بمرور الزمن وتبعا لدوران الأموال.

وهناك عدة مفاهيم لرأس المال العامل، المفهوم الأكثر استعمالا لدى المحاسبين رأس المال العامل الصافي (الدائم)، أما عند الاقتصاديين فنجد رأس المال العامل الإجمالي[1].

أولا: رأس المال العامل الصافي: وهو الفرق بين الأموال الدائمة والاستثمارات[2].

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الاستثمارات

أو

رأس المال العامل الصافي = التثبيتات الجارية – الخصوم الجارية

[1] عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص53-54.

[2] نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالشركة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص69.

ثانيا: رأس المال العامل الإجمالي: وهو عبارة عن إجمالي التثبيتات الجارية في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في فترة أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى السيولة، ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

رأس المال العامل الإجمالي = المخزونات +الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة +متاحات

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – التثبيتات غير الجارية

ويتجزأ رأس المال العامل الإجمالي إلى[2]:

1- **رأس المال العامل الخاص:** وهو عبارة عن الفرق بين الأموال الخاصة والاستثمارات،

ويعبر عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل التثبيتات الجارية، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط التثبيتات غير الجارية بل تمول أيضا جزءا من التثبيتات الجارية، ويمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – التثبيتات غير الجارية

أو

رأس المال العامل الخاص = التثبيتات الجارية – مجموع الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية

2- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو عبارة عن مجموع الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية

التي تحصلت عليها الشركة من الخارج قصد تمويل عملياتها، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية

[1] نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] عدنان هشام السامرائي، الإدارة المالية- منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1993، ص195.

أما عن الحالات الممكنة لرأس المال العامل، فنجد ثلاث حالات:

أ. **إذا كان رأس المال العامل موجبا:** (الأموال الدائمة أكبر من التثبيتات غير الجارية)، يعني

أن الشركة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وهي تتمتع بوضع مالي جيد من حيث توازنها المالي، إلا أن هذا المؤشر الموجب لا يجب أن تكون قيمته مرتفعة لأن هذا يعني أن الشركة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة لتمويل التثبيتات الجارية، وهذا يتسبب في تجميد الأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة.

ب. **إذا كان رأس المال العامل سالبا:** (الأموال الدائمة أقل من التثبيتات غير الجارية)، يعني

أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل التثبيتات غير الجارية، وهذا يستدعي إلى أن تبحث الشركة عن موارد أخرى لتغطي العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي.

ج. **إذا كان رأس المال العامل معدوما:** (الأموال الدائمة تساوي التثبيتات غير الجارية)، وهي

حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، تعتبر الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في الشركة، لكن لا يعني هذا أنها محبذة فهي حالة تعبر عن دنو الشركة من خطر عدم القدرة على تسديد الخصوم الجارية، لأنها لا تملك مصدر تمويلي مستقبلي[1].

هناك العديد من العناصر في الميزانية والتي بزيادتها أو نقصانها يتأثر رأس المال العامل، ويتجلى بوضوح في الجدول التالي:

[1] إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص83.

جدول رقم (01): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد من رأس المال العامل
1-زيادة التثبيتات غير الجارية: • قيم معنوية • قيم ثابتة • قيم أخرى **2-انخفاض الأموال الدائمة:** • **نقص الأموال الخاصة:** ✓ توزيع الاحتياطات ✓ توزيع أرباح الأسهم ✓ اقتطاعات لفائدة المستغل ✓ خسائر الاستغلال • **تسديد الأموال المقترضة**	**1-زيادة الأموال الدائمة:** • **زيادة الأموال الخاصة:** زيادة رأس المال والاحتياطات، إعانات الاستثمار...الخ • **زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.** **2-انخفاض التثبيتات غير الجارية:** • **التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة والأخرى.**

المصدر: علجيمي حسن لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص41.

*نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك عناصر في الميزانية زيادتها أو نقصانها يؤثر على رأس المال العامل، بحيث نجد أن:

- هناك علاقة عكسية بين التثبيتات غير الجارية ورأس المال العامل حيث أن ارتفاع التثبيتات غير الجارية يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل، وانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.
- هناك علاقة طردية بين الأموال الدائمة ورأس المال العامل، فكلما ارتفعت قيمة الأموال الدائمة أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة رأس المال العامل وكلما انخفضت صاحبها انخفاض في رأس المال العامل.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا وثيقا بدورة الاستغلال والتي يقصد بها: الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل الشركة نقدا مالها من حقوق على عملائها، أما تعريف احتياجات رأس المال العامل هو: إجمالي الأموال التي تحتاجها الشركة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والديون الدائنة والاستخدامات المماثلة من جهة ومن جهة أخرى الخصوم الجارية ما عدا السلفات المصرفية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (المخزونات + الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة) – (الخصوم الجارية – سلفات مصرفية)

أو

احتياجات رأس المال العامل = (التثبيتات الجارية – متاحات) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

عند احتياج رأس المال العامل تصادفنا ثلاث حالات:

أولا: احتياج رأس المال العامل الموجب: يحدث هذا عندما لا تغطي الشركة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى الموارد الأخرى، لذا لابد للشركة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

ثالثا: احتياجات رأس المال العامل السالب: هو الحالة الجيدة بحيث تضمن الشركة الاقتصادية توازنها المالي، دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية[1].

كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

الفرع الثالث: الخزينة.

[1] بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص110.

يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأموال التي بحوزة الشركة لمدة دوران الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع الشركة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، ويمكن حسابها كما يلي:

الخزينة = متاحات – سلفات مصرفية

أو

الحزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

إذن فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف الشركة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للشركة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، وتأخذ ثلاث حالات:

أولا: خزينة موجبة: وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على التوازن المالي للشركة، ولكن كلما كان الفرق كبير دل هذا على وجود سيولة مفرطة تؤثر على مردودية الشركة سلبا إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

ثانيا: خزينة سالبة: وهذا يدل على أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم وجود توازن مالي في الشركة، وهذا ما يستدعي الشركة إلى الاقتراض ومنه تحمل تكاليف أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وبالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

ثالثا: خزينة معدومة: وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن الشركة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت[1] .

المطلب الثاني: النسب المالية

[1] ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص51.

الفرع الأول: نسب التمويل

الهدف منها اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والتثبيتات غير الجارية بصفة خاصة، وتشمل[1]:

أولا: التمويل الذاتي: تقيس هذه النسبة مدى تغطية التثبيتات غير الجارية بالأموال الدائمة، منها يمكن استنتاج وجود رأس المال عامل أم لا، حدها الأدنى هو 1، والمتوسط هو 1.2، تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الدائمة / التثبيتات غير الجارية

ثانيا: التمويل الخاص: تعني قدرة أموال المساهمين على تغطية التثبيتات غير الجارية، وتبين النسبة التي تحتاجها الشركة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / التثبيتات غير الجارية

ثالثا: الاستقلالية المالية: تقيس درجة الاستقلالية المالية عن الدائنين، القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية

رابعا: التمويل الخارجي: تبين قدرة تغطية موجودات الشركة بالأموال الخارجية (ديون)، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية / مجموع الأصول

الفرع الثاني: نسبة السيولة

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 45.

وهو مؤشر مهم لتقييم الأداء المالي للشركة وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل، وهي تمثل نسبة كل جزء من التثبيتات الجارية إلى مجموع الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية قصيرة الأجل. ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:

أولا: نسبة سيولة الأصول: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة = التثبيتات الجارية / مجموع الأصول

وتتمثل الحالات المتعلقة بنسب السيولة في:

- **إذا كانت أكبر من 0.5:** يعني أن قيمة التثبيتات الجارية أكبر من قيمة التثبيتات غير الجارية، وتبين لنا سرعة حركة التثبيتات الجارية وتحقيقها للأرباح، وهذا ما يدل بأن نوعية الشركة تجارية.
- **إذا كانت أقل من 0.5:** يعني أن قيمة التثبيتات غير الجارية أكبر من قيمة الأصول الكلية، ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية الشركة، فالشركة في هذه الحالة هي مؤسسة صناعية.

ثانيا: نسبة السيولة العامة: تقيس مدى تغطية التثبيتات الجارية بكل مكوناتها الخصوم الجارية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = التثبيتات الجارية / الخصوم الجارية

- اذا كانت نسبة السيولة العامة أكبر من 1: معناه أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة، وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الوفاء[1].

- اذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من 1: الشركة في وضعية حرجة، عليها أن تزيد من قيمة التثبيتات الجارية أو تخفض من الخصوم الجارية.

[1] جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 114-115.

ثالثا: نسبة السيولة المختصرة: (خزينة عامة) تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الخصوم الجارية بواسطة الحقوق دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها، أي هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى السيولة التامة، ولكي تكون مثالية لابد لها وأن تكون محصورة في المجال التالي: 0.3 < نسبة السيولة المختصرة < 0.5 وتحسب كما يلي[1]:

نسبة السيولة المختصرة = (متاحات + القيم غير الجاهزة) / الخصوم الجارية

رابعا: نسب هيكلة الخصوم: تستخدم من خلال النسب المالية[2]:

نسبة هيكلة الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة / مجموع الأصول) *100

نسبة هيكلة الخصوم الجارية = (الخصوم الجارية / مجموع الخصوم) *100

الفرع الثالث: نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط الشركة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: دوران المخزون: تقيس لنا هذه النسبة مدى تصريف المخزونات باختلاف أنواعها (سلع، مواد أولية، منتجات تامة الصنع...)، أي تدل على مدى تحكم الشركة في تسيير مخزوناتها وكل زيادة فيها تؤدي إلى الزيادة في احتياجات رأس المال العامل. وتحسب وفق العلاقة التالية:

دوران المخزون = [متوسط مخزون السلع / تكلفة (مشتراة أو سلعة)] *360

ثانيا: دوران الزبائن: تعطي مدة ممنوحة للزبائن للتسديد، وعادة لا يجب أن تزيد عن سنة ويجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة الموردين. وتحسب وفق العلاقة التالية:

دوران الزبائن= [(الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال] *360

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

ثالثا: دوران الموردين: تبين المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد، وعادة تكون سنة، إلا أنه على الشركة أن ترفع من هذه المدة بالمقارنة مع مدة الزبائن، وتحسب كما يلي:

دوران الموردين= [(الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات] * 360

الفرع الرابع: نسبة الربحية (المردودية)

ويقصد بالمردودية قدرة وسائل الشركة (مالية، مادية) على تحقيق النتيجة، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ويعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية، حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتيجة للحكم على أداء الشركة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع.

من أهم نسب الربحية نجد:

أولا:ربحية الأصول: تقيس هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من التثبيتات غير الجارية والتثبيتات الجارية من النتيجة الإجمالية، وتبين مردودية الأصول المستخدمة. تحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

ثانيا: ربحية الأموال الخاصة: تقيس مردودية الأموال الخاصة، وهي نتيجة متحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على كفاءة استغلال أموال الشركة. تحسب كما يلي:

ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

رابعا: ربحية النشاط: تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، وهي تقيس نشاط الشركة وتبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

وتحسب كالتالي[1]:

ربحية النشاط = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

المطلب الثالث: العلاقة بين استعمال القيمة العادلة والمؤشرات المالية

تعتبر المحاسبة المالية كمصدر لتقدير المؤشرات المالية التي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم، وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرارات بناءا على هذه العملية الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية التي تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار، والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للشركة ومركز الأداء الخاص بها[2].

للتغير في مستويات الأسعار تأثير مباشر ومهما على المؤشرات المالية، حيث يؤدي إلى صعوبة احتساب المؤشرات خاصة في حالة شراء بعض أصول الشركة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة، وهنا لا بد أن تدرج هذه الأصول في الميزانية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها، ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج صحيحة وتفقد معها مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء المالي للشركة الاقتصادية[3].

إن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات أسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا ما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الأساس في إعداد البيانات المالية يفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

[2] كيسو، دونالد وبجانيت، جيري، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 13-16.

[3] ماهر موسى درغام، تامر بسام الاغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر الدولي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، 2013، بدون صفحة.

قيمة الأصول والخصوم، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلا الأرقام التي تظهر في جدول حسابات النتائج تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها بأسعار تاريخية.

إن المؤشرات التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق والتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية لاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح[1].

إن إتباع محاسبة القيمة العادلة هو الأكثر ملائمة لمعرفة الأداء المالي للشركة، فالمعلومات التي يستند عليها لحساب مختلف المؤشرات المالية في الشركة تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفق القيمة العادلة، ولهذا فإن التوجه إليها (القيمة العادلة) كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة، بما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، وهذا ما يوفر لمستخدمي المعلومات المالية والذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ومنه فالمعلومات التي تقدمها المحاسبة في الشركة الاقتصادية لا بد لها أن تتمتع بقدر من الشفافية والملائمة حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي[2].

من المعروف أن البيانات المالية تخضع لشروط وخصائص محددة ونوعية تحكم آلية وفعالية القرارات، فمن المستحسن عند المستثمر أن يتحصل على معلومات حديثة ومطابقة للواقع، معناه تعطيه الصورة الصادقة للوضع المالي للشركة التي يريد الاستثمار فيها والتعامل معها، لذلك يجب أن تكون المعلومات تعكس الحقائق الاقتصادية والأداء المالي للشركة، وباستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي يسمح هذا بتوفير معلومات

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، جامعة البتراء، الأردن، 2003، ص77.

[2] ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص373.

محاسبية ومالية مطابقة للواقع الاقتصادي ومفيدة لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي، وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية[1].

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأداء المالي الذي أصبح يمثل محورا أساسيا وفعالا لنمو واستمرار الشركة، وذلك بتزويدها بالمعلومات والمفاهيم التي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات، ولذا أوجب تقييمه لأنه يساهم في التأكد من كفاءة الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، وهذا من خلال استعمال نسب ومؤشرات التوازن

[1] مسعود بوخالفي، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2012/2011، ص89.

المالي التي تعتبر من أكثر الأساليب استعمالا في عملية التقييم المالي، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية تقييم الأداء، بعكس المعلومات التي تعد وفق القيمة العادلة فهي تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في شركة سونلغاز -المدية -

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لنماذج القياس المحاسبي واعتبار أن نموذج القيمة العادلة من أهم النماذج وأحدثها، وكذلك الأداء المالي ومؤشرات ونسب تقييمه، سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة الأثر الذي يحدث عند استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس في شركة سونلغاز –المدية–، وهذا من خلال تعديل العناصر الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام معدل القيمة العادلة بالاعتماد على معدل التضخم، ثم حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية بالقيم المعدلة لمعرفة الأثر الذي يحدثه استخدام القيمة العادلة، ثم يتم تقدير واختبار انحدار خطي بسيط لمعرفة العلاقة بين الأداء المالي والقيمة العادلة. وعليه سنقسم هذا الفصل إلى 3 مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: مدخل للدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لشركة سونلغاز.
- المبحث الثالث: نموذج الدراسة.

المبحث الأول: مدخل للدراسة الميدانية

المطلب الأول:مديرية التوزيع لولاية المدية –سونلغاز–

الفرع الأول: مفهوم ومهام مديرية التوزيع لولاية المدية

أولا: تعريف شركة سونلغاز

هي مؤسسة مختصة في مجال توزيع الكهرباء والغاز في أنحاء ولاية المدية تقوم بمهامها وفقا للصلاحيات المخولة لها من طرف مؤسسة توزيع الوسط وقد تم إنشاؤها سنة 1971 بعدما كانت ولاية المدية تندرج ضمن مديرية البليدة ويقع مقرها بمركز ولاية المدية، وكانت فيما سبق تعرف بمركز توزيع الكهرباء والغاز الذي أنشئ في 01 جانفي 1977 وفي جويلية 2004 أصبحت شركة جهوية.

ثانيا: المهام الموكلة إليها

تستفيد المديرية بغلاف مالي كل سنة محدد مسبقا من طرف شركة الوسط لاستعماله في الخدمات والنشاطات التي تقوم بها ومن مهامها ما يلي :

1- تطبيق السياسة التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة (الكهرباء والغاز) بأثمان معقولة وبأمان ونوعية جيدة، كما تسعى المديرية لتخفيض كلفة منتجاتها والاستمرارية في الخدمات.

2- تسيير الموارد البشرية والمادية التابعة للمديرية من أجل تلبية احتياجات الزبائن.

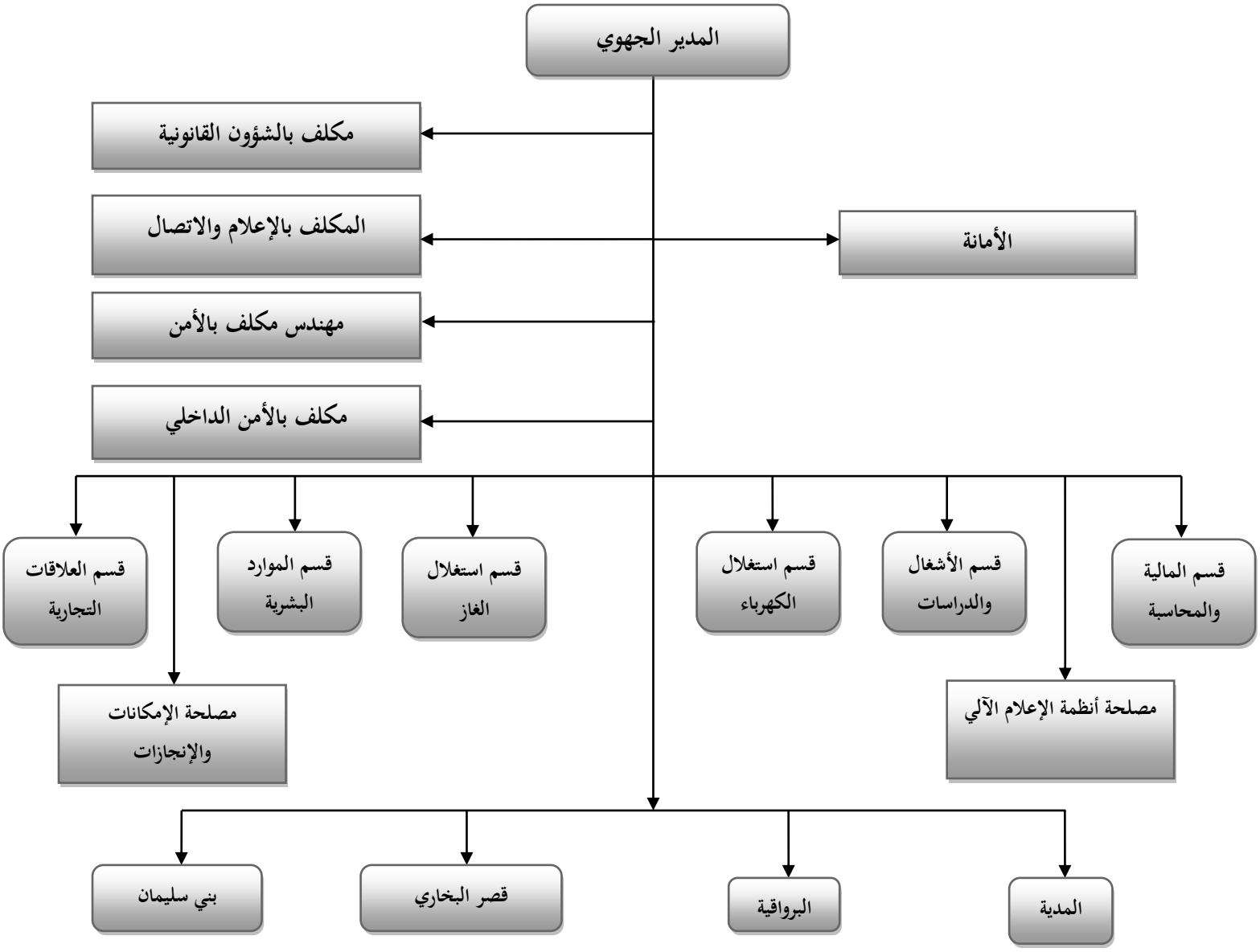
3- تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والمقاطعات.

4- توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشآت الكهربائية والغازية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالمدية.

تعمل المديرية الجهوية بالمدية تحت وصاية شركة الوسط بالبليدة والتي بدورها توجه من طرف شركة التوزيع وتضم المديرية الجهوية بالمدية 383 عامل بما فيهم عمال المقاطعات التابعة للمديرية.

شكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز – المدية–



المصدر: رئيس قسم المالية والمحاسبة لمديرية سونلغاز–المدية–

الفرع الثاني: تقديم مديرية المالية والمحاسبة (DFC):

تلعب مديرية المالية والمحاسبة للمجمع دورا فعالا يتمثل في القيادة،كما أن لها أهمية كبيرة نظرا للأعمال التي تقوم بها حاليا، بحيث أوكلت لها عدة مهام تتعلق بالمالية والتسيير المحاسبي ككل.

أولا: مهام ووظائف مديرية المالية والمحاسبة للمجمع.

تقوم هذه المديرية على تحقيق المهام التالية:

- اقتراح وتطبيق السياسة المالية لمجمع سونلغاز.
- إعداد وتطبيق السياسة التسييرية للتدفقات المالية للمجمع وضمان التوازن المالي للفترات القصيرة ومتوسطة الأجل للمجمع.
- التحكم في المخاطر المالية للمجمع.
- إعداد القوائم المالية الموحدة والسهر على احترام قواعد المحاسبة لكل الشركات المندرجة ضمن محيط التجميع.
- مسك الأنظمة المعلوماتية للمجمع.

مديرية المالية والمحاسبة للمجمع تأخذ في هذا الإطار (5) وظائف هي كالتالي:

- تطبيق التجميع المحاسبي.
- تسيير الخزينة والالتزامات.
- تنظيم الصفقات.
- التخطيط المالي وإستراتيجية الاستدانة.

- الموازنات ومراقبة التسيير.

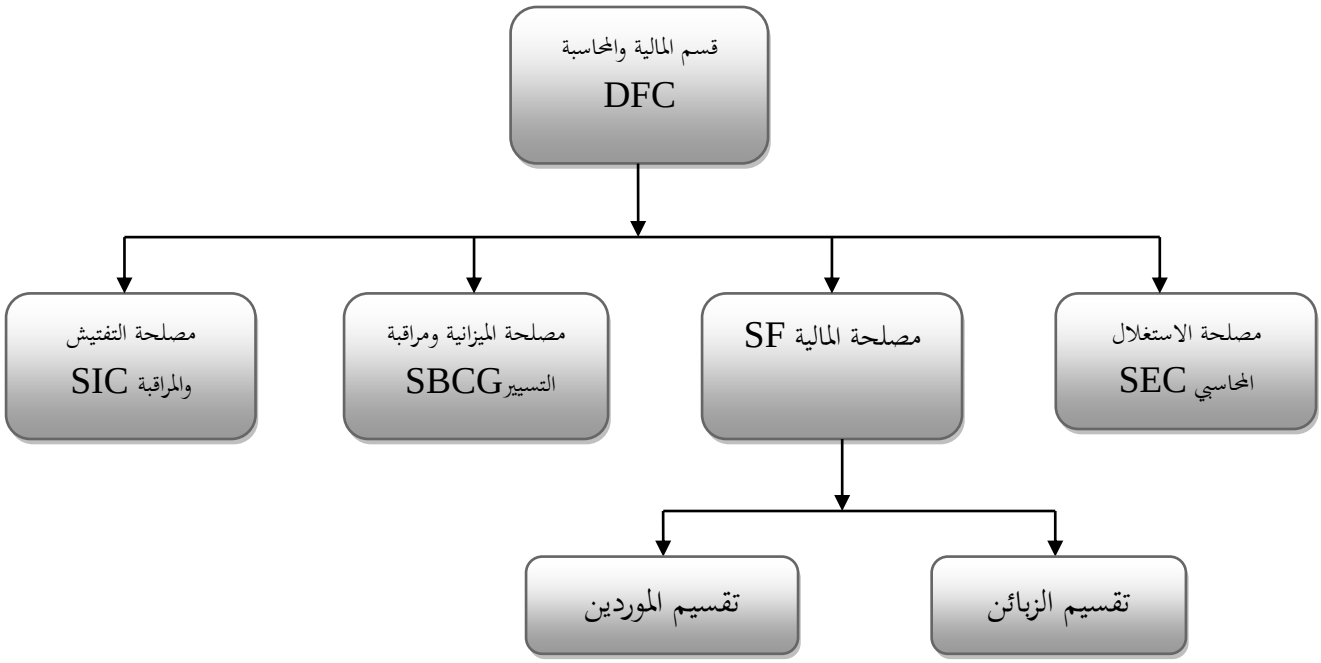
ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة للمجمع.

تنقسم مديرية المالية والمحاسبة للمجمع إلى 4 مصالح هي:

- مصلحة المحاسبة (SEC).
- مصلحة المالية (SF).
- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير (SBCG).
- مصلحة التفتيش و المراقبة (SIC).

وسوف نقوم بتقديم الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة لمجمع سونلغاز:

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة -DFC-



المصدر: رئيس قسم المالية والمحاسبة لمديرية سونلغاز– المدية –

المطلب الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية

وصف واقع القيمة العادلة والأداء المالي في شركة سونلغاز –المدية–، يتطلّب ضرورة تحديد منهجيّة الدّراسة فيما يخصّ مجتمع وعيّنة الدراسة، بالإضافة إلى متغيّرات الدّراسة وأدواتها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

تحقيقا لأهداف البحث، المتمثّلة في توضيح أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في شركة سونلغاز –المدية– فاتجهت الدّراسة إلى التعامل مع القوائم المالية للشركة، وهذا لجمع بيانات حول مدى تطبيق القيمة العادلة بهذه الشركة، وتوضيح أثر ذلك على الأداء المالي لها.

ثانيا: عينة الدراسة:

تمّ أخذ عيّنة من القوائم المالية للشركة محل الدراسة، للفترة الممتدة ما بين 2011-2018، حيث نجد أن الشركة ما زالت تطبق مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المكونة للقوائم المالي لها وفي هذا الصدد سنقوم بتغيير طريقة التقييم الحالية وتعويضها بنموذج القيمة العادلة، وذلك عن طريق استخدام معدل التضخم لتصحيح قيم العناصر المشكلة للقوائم المالية محل الدراسة.

أما بالنسبة للأداء المالي فسيتم تقييمه من خلال حساب وتفسير مجموعة من المؤشرات المالية المتعارف عليها لنفس الفترة، وذلك انطلاقا من القوائم المالية المعدلة باستخدام نموذج القيمة العادلة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وأدواتها:

أولا: متغيرات الدّراسة:

الهدف من جمع بيانات حول القوائم المالية في شركة سونلغاز –المدية–، هو تقديم وصف إحصائي لواقع تطبيق كل من القيمة العادلة والأداء المالي بالشركة، بالإضافة إلى استعمال هذه البيانات لصياغة نموذج إحصائي يفسّر العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي.

وقد تم اعتماد متغيرين اثنين أولهما القيمة العادلة وهي متغيرة مستقلة تتمثل في الفرق بين 1 ومعدل التضخم أما المتغير الثاني فهو الأداء المالي وهو متغيرة تابعة يعبر عنها بمعدل العائد على الأصول.

ثانيا: أدوات الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة تم استخدام دراسة حالة، بينما لعرضها وتحليها تم استخدام برنامج التحليل المسمى: "الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS طبعة 19 ".

كما تم استخدام برنامج SPSS بهدف:

– قياس بعض مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسطات الحسابية لتقييم ومتابعة تطور واقع الأداء المالي بالشركة لفترة الدراسة، وقياس الانحراف المعياري للتأكد من موضوعية المتوسطات الحسابية لكل من القيمة العادلة والأداء المالي.

– تقدير نموذج انحدار خطي بسيط، لتوضيح طبيعة العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي.

– اختبار(F – Test) لاختبار جودة النموذج المقدر، وتحديد مدى القبول الكلي له، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.10).

– اختبار (T – Test) لاختبار مدى معنوية معالم النموذج، أي تحديد المتغيرة الفرعيّة التي تعتبر مؤثرة حقيقية على الأداء المالي، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.10).

– معامل التحديد R^2، لتحديد مدى جدية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التّابع المتمثل في الأداء المالي، واستنتاج وجود متغيرات عشوائية أخرى لها تأثير على الأداء أم لا.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لشركة سونلغاز.

في هذا المبحث سنتناول مدى تطبيق شركة سونلغاز لمبدأ القيمة العادلة لفترة الدراسة (2011-2018) حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى عرض الميزانية المالية وتحليل عناصرها، أما في المطلب الثاني فسنقوم بعرض جدول حسابات النتائج وتحليل عناصره، بالإضافة إلى قياس وتحليل واقع الأداء المالي بالشركة لنفس الفترة وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المتعارف عليها في كلا المطلبين.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية (2011–2018)

من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع رئيس قسم المالية والمحاسبة للشركة تبين أن تقييم القوائم المالية يتم باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، ولهذا الغرض سيتم إعادة عرض الميزانية المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة عن طريق توظيف معدل التضخم لكل سنة لفترة الدراسة.

الفرع الأول: عرض أصول الشركة (2011–2018)

سيتم عرض أصول الشركة باستخدام طريقة القيمة العادلة لفترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (02):أصول الشركة (2011–2018)

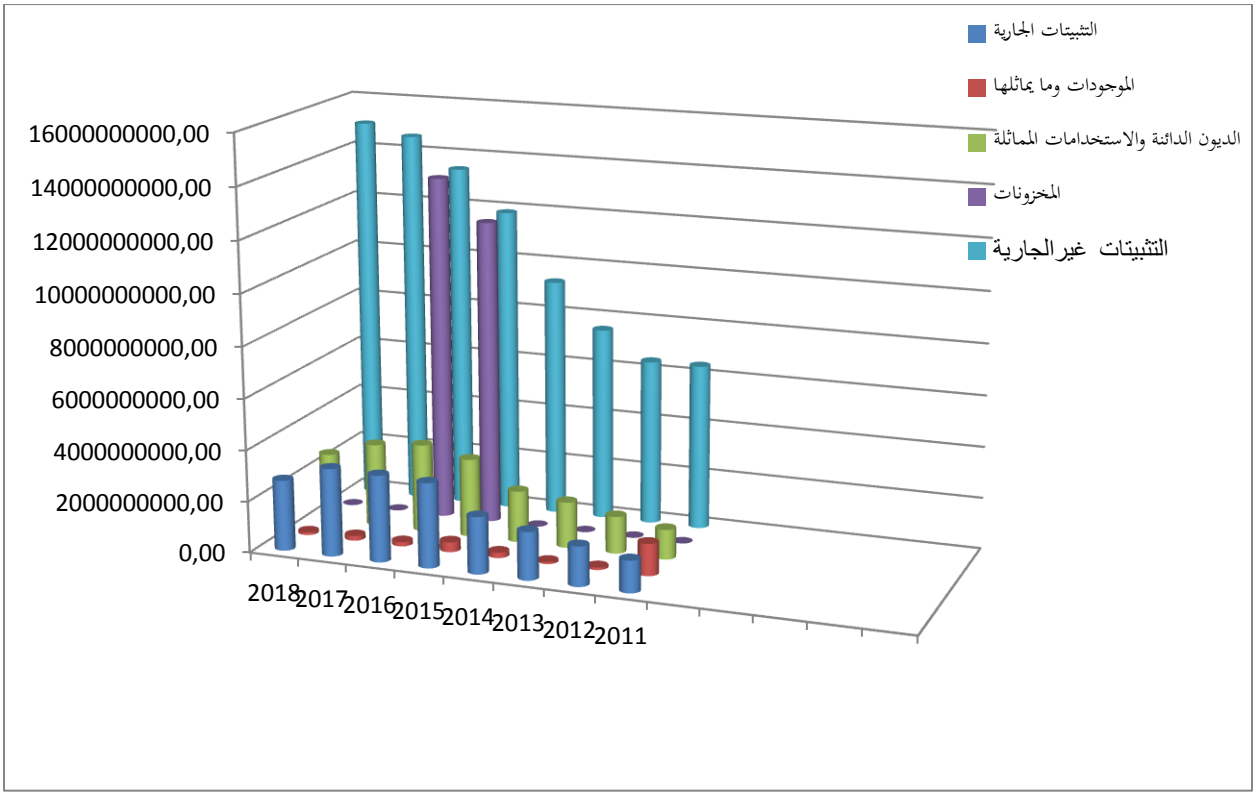
الأصول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الأصول غير الجارية	6459802909,46	6455199786,39	7540662557,86	9270084294,32	11867838829,86	13439423867,69	14601677076,24	15002615208
المخزونات	408809,46	110015,33	317098,13	0,00	328509,00	1136726,04	1076699,78	1851514,88
الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة	1165342994,76	1451985478,97	1793260666,48	2009396439,25	3062422779,42	3430004996,74	3240683737,38	2649740928,86
الموجودات وما يماثلها	80685506,88	98459435,25	79252481,42	211502165,18	387836382,95	168142490,64	184242172,97	107752212,27
مجموع الأصول الجارية	1246437311,10	1550554947,77	1872830246,03	2220801524,43	3304203862,51	3379763893,72	3426002610,13	2759344656,01
مجموع الأصول	7706240220,55	8005754715,94	9413492803,89	11490885818,75	15172042692,38	16819187761,41	18027679686,37	17761959864,01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)، (3)، (5)، (7) ومعدل القيمة العادلة

التحليل:

للتعليق على تطور عناصر أصول الشركة نستعين بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (04): تطور عناصر أصول الشركة للفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن:

- التثبيتات غير الجارية شهدت تطورا خلال جميع سنوات الدراسة.
- المخزونات كانت في تذبذب خلال السنوات الأولى إلى أن انعدمت في سنة 2014، ثم عادت إلى حالة التذبذب في السنوات المتبقية.
- الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة عرفت ارتفاع بداية من 2011 حتى سنة 2017، لتعود إلى الانخفاض في السنة الأخيرة.
- الموجودات وما يماثلها كانت مرتفعة في السنة الأولى ثم انخفضت في السنتين المواليتين (2012، 2013) ثم عادت إلى الارتفاع سنتي (2014، 2015)، ثم أكملت مسار الانخفاض.

الفرع الثاني: عرض خصوم الشركة (2011–2018)

سيتم عرض خصوم الشركة باستخدام طريقة القيمة العادلة لفترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (03):خصوم الشركة (2011–2018)

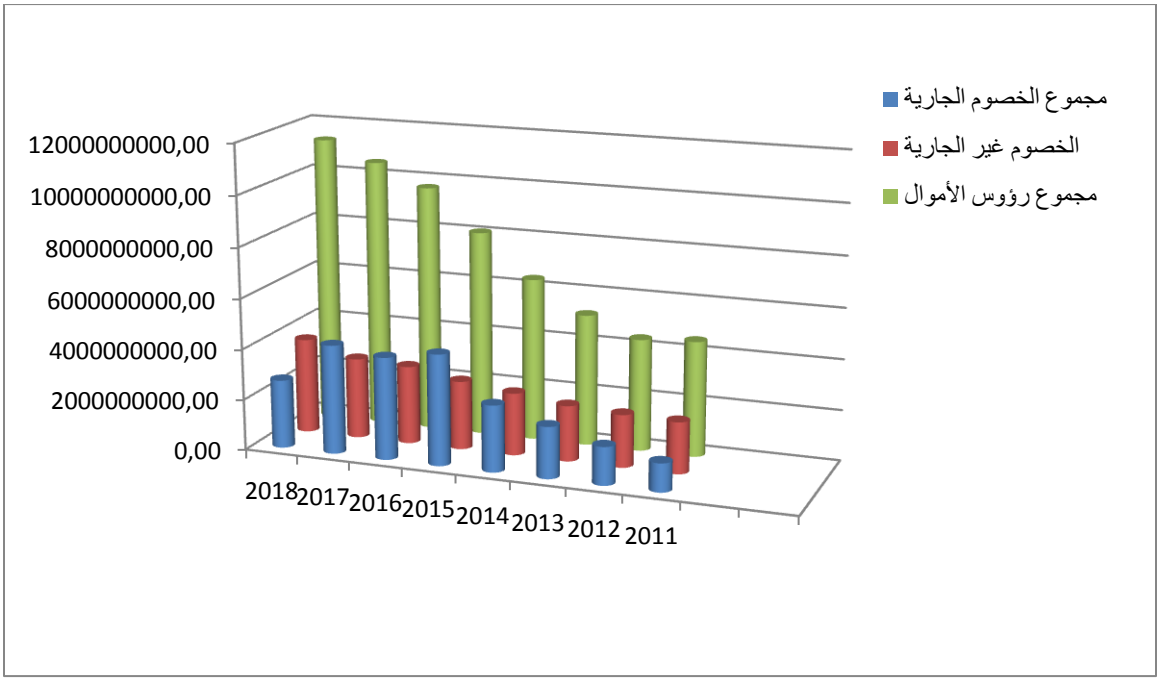
الخصوم	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع رؤوس الأموال	4550180626,41	4423311566,77	5183683042,20	6403996087,26	8085075011,34	9697371944,46	10549960359,04	11312566641,38
الخصوم غير الجارية	2032214363,01	2079865749,15	2196351709,53	2461986568,41	2707414492,96	3083404017,99	3175195485,84	3750397978,82
مجموع الخصوم الجارية	1123845231,13	1502577400,02	2033458052,16	2624903163,08	4379553188,08	4038411798,95	4302523841,50	2698995243,81
المجموع	7706240220,55	8005754715,94	9413492803,89	11490885818,75	15172042692,38	16819187761,41	18027679686,37	17761959864,01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (2)، (4)، (6)، (8) ومعدل القيمة العادلة

التحليل:

للتعليق على تطور عناصر خصوم الشركة نستعين بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (05): تطور عناصر خصوم الشركة للفترة (2011-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن:

- مجموع رؤوس الأموال شهدت ارتفاعا واضحا في جميع سنوات الدراسة وهي أكثر من مصادر التمويل الخارجية، أي أن قدرة التمويل الذاتي للشركة في تزايد مقارنة بالاستدانة الخارجية الطويلة والقصيرة الأجل
- الخصوم غير الجارية هي الأخرى شهدت ارتفاعا بقيم متقاربة في جميع السنوات.
- مجموع الخصوم الجارية ارتفعت خلال السنوات الأولى حتى سنة 2017 ثم انخفضت في السنة الأخيرة.

بهذا فإن هيكل التمويل للشركة يعتمد بنسبة كبيرة على مصادر التمويل الذاتية.

الفرع الثالث: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سيتم تحليل الوضعية المالية للشركة باستخدام رؤوس الأموال العاملة وكذا النسب المالية كما يلي:

أولا: حساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة

جدول رقم(04): حساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة

البيان	رأس المال العامل الصافي	رأس المال العامل الخاص	رأس المال العامل الأجنبي	احتياجات رأس المال العامل	الخزينة
2011	122592079,97	-1909622283,04	3156059594,14	41906573,09	80685506,88
2012	47977547,75	-2031888201,40	3582443149,17	-50481887,50	98459435,25
2013	-160627806,13	-2356979515,66	4229809761,69	-239880287,55	79252481,42
2014	-404101638,65	-2866088207,06	5086889731,49	-615603803,83	211502165,18
2015	-1075349325,57	-3782763818,53	7086967681,04	-1463185708,52	387836382,95
2016	-658647905,23	-3742051923,22	7121815816,94	-826790395,87	168142490,64
2017	-876521231,37	-4051716717,21	7477719327,34	-1060763404,34	184242172,97
2018	60349412,20	-3690048566,62	6449393222,63	-47402800,07	107752212,27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (02) و(03)

ثانيا: التحليل

من الجدول السابق نلاحظ:

- رأس المال العامل الصافي كان موجبا خلال سنوات2011- 2012-2018 يعني أن الشركة في حالة توازن خلال هذه الفترة بينما بقية السنوات كانت الشركة تعاني من اختلال توازنها المالي بسبب ارتفاع الخصوم الجارية للشركة وهذا ما يتطلب من الشركة تخفيض هذه الأخيرة أو الرفع من التثبيتات الجارية كتحصيل الحقوق من عند الزبائن وهذا ما تعاني منه الشركة.
- رأس المال العامل الخاص كان سالبا طيلة فترة الدراسة، أي أن الأموال الخاصة لم تكفي لتغطية التثبيتات غير الجارية ، وهذا بسبب ارتفاع التثبيتات غير الجارية واعتمادها على مصادر أخرى في التمويل، وهذا ما يتطلب من الشركة إما الرفع من أموالها الخاصة أو التخفيض من تثبيتاتها غير الجارية.
- رأس المال العامل الأجنبي في تزايد أي الارتفاع المستمر في ديون الشركة وهذا ما يمكن أن يزيد من العسر المالي للشركة.
- حسب احتياجات رأس المال العامل الشركة لم تكن في حالة توازن في السنة الأولى من الدراسة، وهذا بسبب أن موارد الدورة لم تكن كافية لاحتياجات الدورة، وهذا ما يتطلب من الشركة الرفع من موارد دورة الاستغلال بينما خلال السنوات الموالية شهدت الشركة حالة توازن مما يدل على أن موارد الدورة كافية لاحتياجات الدورة وهناك فائض في الموارد لم يستخدم في دورة استغلال نشاط الشركة.
- خزينة الشركة حققت رصيد موجب خلال كل سنوات الدراسة أي أنها في حالة توازن وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل، لكن هذا الرصيد ينعكس سلبا على الشركة في شكل تجميد للأموال الخارجية.

الفرع الرابع: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

أولا: حساب نسب التمويل، ونسب السيولة

جدول رقم (05): حساب نسب التمويل، ونسب السيولة

البيان	نسبة التمويل الخاص	نسبة الاستقلالية المالية	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة
2011	0.704	1.442	1.109	1,037
2012	0.685	1.235	1.032	0,966
2013	0.687	1.226	0.921	0,882
2014	0.691	1.259	0.846	0,766
2015	0.681	1.141	0.754	0,699
2016	0.722	1.362	0.837	0,849
2017	0.723	1.411	0.796	0,753
2018	0.754	1.754	1.022	0,982

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (02) و(03)

ثانيا: التحليل

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- **نسبة التمويل الخاص** للشركة خلال جميع سنوات الدراسة كانت أقل من 1، وهي نسبة غير ملائمة مما يدل على أن الشركة غير قادرة على تغطية تثبيتاتها غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة.
- **نسبة الاستقلالية المالية** للشركة خلال جميع سنوات الدراسة كانت ملائمة لأنها محصورة بين 1 و2 وهذا يدل على أن الشركة مستقلة ماليا.
- **نسبة السيولة العامة** للشركة خلال السنوات (2011-2012-2018) كانت أكبر من 1 وهذا يدل على أن الشركة قادرة غلى تغطية الخصوم الجارية بواسطة التثبيتات الجارية، بينما كانت أقل من 1 خلال السنوات الأخرى وهذا يدل على عجز الشركة على تغطية الخصوم الجارية بواسطة التثبيتات الجارية.
- **نسبة السيولة المختصرة** كانت خارج نسبة القبول التي يجب أن تكون محصورة بين 0,3 و0,5 وهذا يدل على أن الشركة عاجزة على تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج (2011–2018)

في هذا المطلب سيتم إعادة عرض جدول حسابات النتائج باستخدام أسلوب القيمة العادلة عن طريق توظيف معدل التضخم لكل سنة لفترة الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: عرض حسابات النتائج (2011–2014)

سيتم عرض جدول حسابات النتائج باستخدام طريقة القيمة العادلة لفترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (06):جدول حسابات النتائج (2011-2014)

البيان	2011	2012	2013	2014
– ح70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة (رقم الأعمال)	00	2466390050,07	2839214302,14	3013280410
1. **إنتاج السنة المالية**	**00**	1179988850,57	1131391687,00	920913928,48
2. **إستهلاك السنة المالية**	**00**	-691153157,32	-884895796,77	-918010924,27
3. **القيمة المضافة للاستغلال**	**00**	488835693,24	246495890,24	2903004,21
4. **إجمالي فائض الاستغلال**	**00**	-6952578,09	-362876955,09	-671456756,86
5. **النتيجة العملياتية**	**00**	-391309940,55	-611524227,36	-1093043334,10
6. **النتيجة المالية**	**00**	-1925871,27	-25198907,48	-37617327,19
7. **النتيجة العادية قبل الضرائب**	**00**	-393235811,82	-636723134,84	-1130660661,29
8. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	**00**	-340281519,85	-636723134,84	-1130660661,29

9. **النتيجة غير العادية**	**00**	35706,34	-44025126,37	-90196280,42
10. **صافي نتيجة السنة المالية**	**00**	-340245813,52	-603573638,39	-1130660661,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (9) و(10) ومعدل القيمة العادلة

الفرع الثاني: عرض حسابات النتائج (2015–2018)

سيتم عرض جدول حسابات النتائج باستخدام طريقة القيمة العادلة لفترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (07):جدول حسابات النتائج (2015-2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
– ح70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة (رقم الأعمال)	3390106794,39	3990974110,44	4144224301,13	4783728209,16
11. **إنتاج السنة المالية**	1108492498,58	1926707661,85	1691039010,25	2054173006,83
12. **إستهلاك السنة المالية**	-1037888812,44	-1165341069,15	-1349177275,31	-1244310683,17
13. **القيمة المضافة للاستغلال**	70603686,14	761366592,70	341861734,94	809862323,66
14. **إجمالي فائض الاستغلال**	-747490052,78	-94741438,55	-651568957,86	-182841487,11
15. **النتيجة العملياتية**	-1108662732,45	-805062790,77	-1216232327,04	-962803588,66
16. **النتيجة المالية**	-20003594,29	-10513972,45	-10869185,26	-436525,67

17. **النتيجة العادية قبل الضرائب**	-1127809346,74	-815576763,22	-1227101512,31	-963240114,33
18. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	-1127809346,74	-815576763,22	-1227101512,31	-963240114,33
19. **النتيجة غير العادية**	-104442078,02	-88633320,89	-77967126,07	0,00
20. **صافي نتيجة السنة المالية**	-1127809346,74	-815576763,22	-1227101512,31	-963240114,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (11) و(12) ومعدل القيمة العادلة

تحليل عناصر جدول حسابات النتائج:

من خلال جدولي حسابات النتائج نلاحظ ما يلي:

- **إنتاج السنة المالية:** انتاج الفترة شهد ارتفاع في السنوات 2012-2013 لينخفض في سنة 2014 ثم يعاود الارتفاع حتى سنة 2016 ثم ينخفض بعدها ليرتفع في السنة الأخيرة وهذا يعود إلى ارتفاع رقم الأعمال وانخفاضه في هذه السنوات.
- **استهلاك السنة المالية:** استهلاك الفترة سالب وهو يرتفع من سنة 2012 إلى سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة المشتريات بينما انخفض في سنة 2018.
- **القيمة المضافة للاستغلال:** القيمة المضافة للاستغلال شهدت تذبذب في جميع سنوات الدراسة وهذا راجع إلى التقلبات التي شهدها استهلاك الفترة وإنتاج الفترة.
- **إجمالي فائض الاستغلال:** شهد ارتفاع من سنة 2012 إلى سنة 2016 ليعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين وهذا راجع إلى التقلبات التي شهدتها الضرائب والرسوم خلال هذه السنوات.
- **النتيجة العملياتية:** نلاحظ ارتفاعها من سنة 2012 حتى 2015 ثم انخفضت سنة 2016 لتعاود الارتفاع سنة 2017 والرجوع إلى الانخفاض في السنة الأخيرة وهذا بسبب التقلبات التي شهدتها نفقات التشغيل واسترجاعات في خسارة القيمة والمؤونات.
- **النتيجة المالية:** نلاحظ أنها سالبة وهي مرتفعة حتى سنة 2014 ثم انخفضت في السنتين المواليتين وبعدها لاحظنا ارتفاع طفيف في سنة 2017 وهذا بسبب التقلبات في المصاريف المالية.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** كانت سالبة ومرتفعة إلى غاية 2014 ثم انخفضت حتى سنة 2016 ثم شهدت تذبذب في السنتين الأخيرتين وهذا يعود إلى التقلبات التي شهدتها النتيجة المالية.
- **النتيجة الصافية:** خلال جميع السنوات كانت سالبة، وهي مرتفعة إلى غاية 2014 ثم انخفضت حتى سنة 2016 ثم شهدت تذبذب في السنتين الأخيرتين وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية وارتفاعها من سنة لأخرى.

الفرع الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج (2011–2018)

أولا: حساب نسب المردودية ونسب النشاط

جدول رقم (08): حساب نسب المردودية ونسب النشاط

البيان	دوران المخزون	دوران الزبائن	دوران الموردين	ربحية الأصول	ربحية الأموال الخاصة	ربحية النشاط
2011	00	00	00	00	00	00
2012	-0,310	204,08	-985,68	-0,053	-0,077	-0,138
2013	-6,695	212,65	-10425,35	-0,080	-0,116	-0,213
2014	00	220,40	-8558,68	-0,122	-0,177	-0,375
2015	-2,515	298,62	-11924,97	-0,095	-0,139	-0,333
2016	-7,019	282,15	-8456,03	-0,061	-0,084	-0,204
2017	-12,135	277,75	-12734,79	-0,084	-0,116	-0,296
2018	-11,265	193,28	-3352,27	-0,064	-0,085	-0,201

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (02)، (03)، (06)، (07)

ثانيا: التحليل

نلاحظ من الجدول السابق أن :

- نسبة دوران المخزون سالبة خلال جميع سنوات الدراسة ما عدا 2014 كانت معدومة، وهذا ما يدل على عدم قدرة الشركة على التحكم في تسيير مخزوناتها .
- اعتمادا على القاعدة المطبقة لتحديد معدل دوران الزبائن فإن مدة التحصيل لكل سنوات الدراسة كانت على التوالي (1.76، 1.69، 1.63، 1.20، 1.27، 1.29، 1.86) ومنه نستنتج أن مدة التحصيل كانت في تراجع ملحوظ خلال السنوات الربعة الأولى ناتج عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، لتزداد المدة خلال السنوات الأخيرة وهذا يدل على أن السياسة التي وضعتها الإدارة أصبحت فعالة مع مرور السنوات .
- بما أن دوران الموردين كان سالب في جميع سنوات الدراسة فإن مدة التسديد تكون سالبة .
- من خلال تحليلنا لمعدل دوران الزبائن والموردين نلاحظ أن المدة التي منحت للزبائن أكبر من المدة التي منحت للموردين، وهذا يدل على أن الشركة ليس لديها القدرة على تسديد التزاماتها المستحقة، وبالتالي الشركة ليست في لأمان .
- تقيس نسبة ربحية الأصول درجة الفعالية في استخدام الأصول ومدى قدرتها على تحقيق أرباح كافية لمزاولة نشاطها، فهذه النسبة سالبة خلال جميع سنوات الدراسة لأن الشركة لا تسعى إلى تحقيق أرباح .

تبين ربحية الأموال الخاصة المردودية المالية، وهي سالبة خلال جميع سنوات الدراسة وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أموالها .

- تقيس ربحية النشاط نشاط الشركة، وهي سالبة خلال جميع سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى عدم كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

المبحث الثالث: نموذج الدراسة

بعد التعرف على شركة سونلغاز وتحليل واقع كل من الأداء المالي وتطبيق القيمة العادلة، سيتم في هذا المبحث تقدير واختبار نموذج انحدار خطي بسيط، للعلاقة بين الأداء المالي والقيمة العادلة.

بحيث سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين يخصص أولها للتعريف بالنموذج، أما المطلب الثاني لتقدير واختبار نموذج الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالنموذج:

لصياغة نموذج (القيمة العادلة– الأداء المالي)، تم التّأكد أنه توجد علاقة خطية بين متغيراته،حيث بلغ الخطأ المعياري للتقدير Std. Error of the Estimate، 0,41[1]، لذلك فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$\widehat{TRA} = f(\widehat{TJV}) = B_0 + B_1\widehat{TJV}$$

بحيث:

- $\widehat{TRA}$: القيمة التقديرية للأداء المالي، وهي متغيرة تابعة للقيمة العادلة؛
- $(\widehat{TJV})$: متغيرة مستقلة وتمثل القيمة العادلة؛
- B_0: مستوى الأداء المالي عند انعدام القيمة العادلة، بمعنى أنّ معدل التضخم منعدم في الاقتصاد، أي أن معدل القيمة العادلة يكون مساوي للواحد وبالتالي لا يوجد تغير في قيمة أصول الشركة ومنه التأثير الإيجابي على الأداء المالي للشركة؛
- B_1: الميل الحدي معدل القيمة العادلة، والّذي يعني أنه كلما تغير معدل التضخم بنسبة 1 بالمائة، يتغير الأداء المالي بنسبة B_1.

[1] انظر الملحق رقم (15)، اختبار نموذج الدراسة، ص 118.

[1] انظر الملحق رقم (16): معامل التحديد واختبار F فيشر، ص 118.

المطلب الثاني: تقدير، تفسير واختبار النّموذج

قبل تقدير نموذج الدراسة للمتغيرات المختارة لابد من وصف كل من الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) والقيمة العادلة لعينة الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

التغيرات	حجم العينة	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معدل العائد على الأصول	8	-.1200	.0000	-.067875	.0347499
معدل القيمة العادلة	8	.9111	.9708	.949225	.0191209

المصدر: مخرجات SPSS ملحق رقم (13)

من الجدول السابق نلاحظ :

– متوسط معدل العائد على الأصول كمقياس للأداء المالي كان سالبا بقيمة 0,67 نتيجة تحقيق شركة سونلغاز لنتيجة سالبة طيلة فترة الدراسة الممتدة من 2011-2018، وهذه القيم موضوعية لأن الانحراف المعياري كان أقل من 3.

– متوسط معدل القيمة العادلة بلغ 0,94 أي ما يفسر أن معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة 6% في المتوسط وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة وهذا ما ينعكس سلبا على قيمة الأصول وبالتالي الأداء المالي للشركة.

ولنمذجة العلاقة بين الأداء المالي والقيمة العادلة سيتم عرض نتائج تقدير، تفسير واختبار معالم نموذج الدراسة $\widehat{\text{TRA}} = f(\widehat{\text{TJV}})$ في الجدول التّالي:

جدول رقم (10): تقدير واختبار نموذج $\widehat{TRA} = f(\widehat{TJV})$

	قيمة المعلمة	الخطأ المرافق لاختبار T Sig. (T- test)	معامل التّحديد R^2	الخطأ المرافق لاختبار F Sig. (F - test)
B_0	0.518	0.0464	0.115	0.0411
B_1	0.617-	0.0411		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (14)

من الجدول السّابق يمكن صياغة النّموذج المقدّر $\widehat{TRA} = f(\widehat{TJV})$، بالإضافة إلى تقديم التّحليلات التّالية:

- النّموذج المقدّر للعلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي يأخذ الصّيغة التّالية:

$$\widehat{TRA} = (\widehat{TJV}) = 0.518 - 0.617\ \widehat{TJV}$$

- القيمة الابتدائيّة للأداء المالي (B_0) في حالة انعدام معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، تساوي 0.518؛
- (B_0) = -0.617، يعني أنّه كلّما زاد معدل التضخم بنسبة 1%، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي لشركة سونلغاز، انخفض الأداء المالي بقيمة 0.617، نتيجة انخفاض قيمة التثبيتات غير الجارية للشركة؛
- اختبار(t- test): من الجدول السّابق نستنتج أنّ معدل القيمة العادلة كان معنوي من النّاحية الإحصائيّة حسب اختبار t (عند مستوى معنوية: $P \leq 0.10$)، وبالتّالي فالفرضية الرابعة المتعلقة بأثر القيمة العادلة على الأداء المالي صحيحة، أي أنّه يوجد تأثير للقيمة العادلة على الأداء المالي، وتعتبر هذه المتغيرة مفسّرة حقيقيّة له؛
- معامل التّحديد R^2 بلغ 0.11[1] مما يعني أن المتغيرة المستقلة (القيمة العادلة) تستطيع أنّ تفسّر 11 % من التّغيّرات الّتي تحصل في الأداء المالي لشركة سونلغاز، والباقي 89 % يعزى إلى عوامل عشوائية أخرى؛

[1] انظر الملحق رقم (16): معامل التحديد واختبار F فيشر، ص 118.

- اختبار (F – test)[1]: الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.0411 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية.

[1] ملحق رقم (16): معامل التحديد واختبار F فيشر، ص 118.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تطرقنا له في الفصول النظرية على أرض الميدان، حيث قمنا بدراسة شركة سونلغاز–المدية–، فقد تم أخذ عينة من القوائم المالية للشركة محل الدراسة، للفترة الممتدة ما بين 2011-2018، حيث نجد أن الشركة ما زالت تطبق مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المكونة للقوائم المالية لها، وفي هذا الصدد قمنا بتعديل العناصر الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام نموذج القيمة العادلة، بالاعتماد على معدل التضخم، ثم حساب وتفسير مجموعة من المؤشرات المالية لنفس الفترة، وذلك انطلاقا من القوائم المالية المعدلة، فالهدف من جمع بيانات حول القوائم المالية في شركة سونلغاز –المدية– هو تقديم وصف إحصائي لواقع تطبيق كل من القيمة العادلة والأداء المالي بالشركة، بالإضافة إلى استعمال هذه البيانات لصياغة نموذج انحدار خطي بسيط يفسّر العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن شركة سونلغاز –المدية– تعتمد على أسلوب التقييم بالتكلفة التاريخية، مبررة ذلك بعدم إلزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية ولاحظنا أن النتيجة المالية كانت سالبة في كل سنوات الدراسة كما وجدنا أن هناك أثر واضح عند استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي، وبهذا أوصت الدراسة بضرورة العمل بمحاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي كونها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة.

خاتمة عامة:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة والذي كان الاشكالية الرئيسية للدراسة ككل، باعتبار أن القيمة العادلة تساعد مستخدمي البيانات المالية في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تعكس الواقع الاقتصادي وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، فإعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية .

وعلى ضوء ما سبق، ارتأت هذه الدراسة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي وتجسيدها على أرض الواقع من خلال شركة سونلغاز –المدية–، وقد استخلصت العديد من النتائج والتي يمكن توضيحها في:

نتائج الدراسة النظرية :

- التكلفة التاريخية من أهم المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ولم يستطع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها تمثل أحداث من الماضي .
- التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تتميز بخصائص وتعاني من نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.
- يعد نموذج القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات فقد استحدث أساسا لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية .
- نموذج القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.
- يساهم الأداء المالي بتزويد المؤسسة بالمعلومات التي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات، لذا يجب تقييمه لمساهمته في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة باستعمال مؤشرات مالية.
- المعلومات التي يستند عليها لحساب المؤشرات المالية في المؤسسة تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن أعدت وفق القيمة العادلة .

نتائج الدراسة التطبيقية (اختبار فرضيات الدراسة):

- شركة سونلغاز لا تطبق القيمة وهذا نظرا لعدم وجود قوانين وتشريعات تنص بوجوب تطبيقها. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- إن نسب ومؤشرات التوازن المالي من أكثر الأساليب استعمالا في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة إذ أنها تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي على أساسها تتخذ القرارات المالية. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة العادلة وتقييم الأداء المالي للشركة. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).
- لاستخدام نموذج القيمة العادلة أثر إيجابي، فاستعمالها عند تقييم الأداء المالي لشركة سونلغاز أدى إلى الحصول على مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة).

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة وخاصة ما جاء في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- أهمية تفعيل وتنشيط السوق المالي في الجزائر.
- يستحسن أن تعمل المؤسسة على تطبيق القيمة العادلة لما لها من أثر إيجابي على صحة ومصداقية المعلومات، أو على الأقل تبني أساس مزيج أو ثنائي يراعي كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.
- ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة حيث تعد مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق القيمة العادلة، وذلك لتقليل الاعتماد على التقدير الشخصي من قبل معدي التقارير المالية .
- ضرورة الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات لدى المؤسسات الجزائرية.

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لها الموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات المستقبلية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- آليات احتساب القيمة العادلة في البيئة المؤسساتية الجزائرية.
- أثر الإفصاح بالقيمة العادلة عن الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية.
- القيمة العادلة ودورها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
2. الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
3. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، ط1، 2007.
4. بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
5. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
6. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية، عمان، 2000.
7. حماد طارق عبد العال، المحاسبة عن القيمة العادلة، الأردن، 2003.
8. حماد طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
9. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، أثر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
10. رضوان حلوى حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
11. رضوان حلوى حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري– التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
12. ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كأجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.
13. طلال الجحاوي وسالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2014، عمان، الأردن.
14. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
15. عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
16. عبد الحليم كراجه، ياسر السكران وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
17. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة (وفق النظام المحاسبي المالي)، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.
18. عدنان هشام السامرائي، الإدارة المالية–منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا 1993.

19. علجيمي حسن لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
20. كيسو، دونالد ويجانيت، جيري، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
21. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
22. محمد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
23. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010.
24. محمد مطر عطية، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، جامعة البتراء، الأردن، 2003.
25. محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، دار وائل، عمان الأردن، ط1، 2004.
26. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر،ط4، عمان، 2007.
27. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، 2008.
28. محمود عبد الحليم الحلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الراشد التجارية، ط3، عمان، 2004.
29. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
30. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، مصر، 1990.
31. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 1999.
32. ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة – مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، 2009.
33. وليد ناجي الحيالي، دراسات في مشاكل المحاسبة المعاصرة، دار الحامد، عمان، 2004.
34. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007.

II. المذكرات

35. إسماعيل جاسم، محمد قطار، تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017.
36. بسام جابر الأغا، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

37. بسمة سويد، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011 /2012.

38. بلال دريد، أثر التضخم على القوائم المالية وطرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

39. رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2018/2017.

40. سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017/2016.

41. صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة دكتوراه منشورة، نسخة الكترونية 2008.

42. علي لقريد، نعيم عبابسي، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس ،المدية، الجزائر، 2016/2015.

43. فتيحة صافو، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي والمالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2016/2015.

44. فلة حمدي، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2017/2016.

45. ليلى تريكي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.

46. مسعود بوخالفي، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2012/2011.

47. نجلاء نويلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

48. نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

49. وهيبة لبوز، قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010.

50. يامن خليل الزعبي، القياس المحاسبي المستند في القيمة العادلة وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005/2004.

51. يوسف عمر منور لقمان، المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في تقويم الأداء المالي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018/2017.

III. المجلات

52. إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009.

53. بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 جامعة سطيف، 2008.

54. رضا ابراهيم صالح، أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، المجلد 46 يوليو 2009.

55. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04.

56. مصطفى حامد سالم الحكيم، عبد السلام عوض خير السيد آدم، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

IV. الملتقيات

57. أحمد محمود جلال، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابق لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.

58. ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

59. شعيب شنوف، أسماء زاوي، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.

60. عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005.

61. ماهر موسى درغام، بسام الأغا، العلاقة بين القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية، غزة.

62. ماهر موسى درغام، بسام الاغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المؤتمر الدولي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، 2013.

63. محمد الصغير قريشي، عمليات المصادرة الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

V. القوانين والمراسيم التنفيذية

64. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ26 يوليو2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد19، المادة 30، الفقرة1-2-7.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

65. Anis Milad, Analyzingthe fair market value of Assets and stake holders investment decision, (thesis of doctora, arizona, july, 2008).

66. Arnaud Thauvron, Evaluation des entreprises (technique de gestion), ed economica, paris, 2005.

67. ELFAKI, Alfatih Alamin abdalrahim, HAMMAD, Suleiman Musa Elzain, 2015, theImpact of the application of fair value Accounting on the Quality of Accounting information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the khartom Stock Exchange, Algazeir, University of Arabi Ben Mehdi_Umm al-Bouaqi, faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Finence and Management Sciences, vol.5, No1.

68. Husam eldeen al khadach, Modar Abdullatif, Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan Published 2010.

69. Miroslayskodapeterbilka, Fivalue in financial statements advantages and disavantagesstudia, university Economics series, vol22, 2012.

70. Thierry Gorroz, Justevaleur-valeurjuste, Académie des sciences et Technique comptables et financiers, Lexposia, 18 novembre 2010.

ملحق رقم 01

SOCIETE Société Algérienne de Distribution
CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2012
DATE 27/02/2020 11.51.37

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2012	amort 2012	2012	2011
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 791 132,00		16 791 132,00	16 791 132.00
Agencements et aménagements de terrains		63 955 527,37	39 268 491,37	24 687 036,00	25 887 066,77
Constructions (Batiments et ouvrages		345 809 118,57	86 635 501,66	259 173 616,91	226 840 971.39
Installations techniques, matériel et outillage		14 776 374 491,12	9 992 652 342,76	4 783 722 148,36	4 545 454 767,25
Autres immobilisations corporelles		1 430 018 749,23	455 386 609,83	974 632 139,40	498 267 408.64
Immobilisations en cours		934 542 827,28		934 542 827,28	1 360 854 184,97
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		91 512 878,55		91 512 878,55	91 512 878,55
TOTAL ACTIF NON COURANT		17 659 004 724,12	10 573 942 945,62	7 085 061 778,50	6 765 608 409,57
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 934 654 547,04	400 035 221,65	1 534 619 325,39	1 160 163 301,11
Stocks et encours		120 750,00		120 750,00	428 162,40
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0.00
Autres débiteurs		18 777 101,82	4 019 909,46	14 757 192,36	18 844 224,74
Impôts		44 285 516,02		44 285 516,02	41 502 523,12
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		109 124 295,33	1 057 743,63	108 066 551,70	84 505 139,17
TOTAL ACTIF COURANT		2 106 962 210,21	405 112 874,74	1 701 849 335,47	1 305 443 350,54
TOTAL GENERAL ACTIF		19 765 966 934,33	10 979 055 820,36	8 786 911 113,97	8 071 051 760,11

105

ملحق رقم 02

SOCIETE Société Algérienne de Distribution d

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2012

DATE 27/02/2020 11.52.30

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		46 896 261,07	65 097 198,07
compte de liaison**		4 198 838 201,74	4 091 308 971,48
TOTAL CAPITAUX PROPRES		4 854 913 364,91	4 765 585 071,65
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		39 831 298,57	30 107 733,01
Impôts (différés et provisionnés)		89 496 360,65	147 617 633,80
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 153 479 660,67	1 950 693 530,35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 282 807 319,89	2 128 418 897,16
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		384 009 025,59	256 782 509,73
Impôts		37 652 911,73	31 015 671,44
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 227 528 491,85	889 249 610,13
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 649 190 429,17	1 177 047 791,30
TOTAL GENERAL PASSIF		8 786 911 113,97	8 071 051 760,11

SOCIETE Société Algérienne de Distributio

CENTRE DD MEDEA

ملحق رقم 03

EXERCICE 2014

DATE 43898.625555555336

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	16 791 132,00
Agencements et aménagements de terrains		64 247 002,37	41 675 030,16	22 571 972,21	23 487 005,21
Constructions (Batiments et ouvrages		355 113 766,97	100 221 045,16	254 892 721,81	254 554 980,38
Installations techniques, matériel et outillage		17 084 969 610,85	10 705 284 051,28	6 379 685 559,57	5 258 794 613,53
Autres immobilisations corporelles		1 264 460 496,11	579 685 366,23	684 775 129,88	947 853 784,59
Immobilisations en cours		2 196 953 058,45		2 196 953 058,45	1 292 484 952,36
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 975 778 033,33	11 426 865 492,83	9 548 912 540,50	7 793 966 468,07
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 245 707 863,02	345 397 778,81	1 900 310 084,21	1 733 412 082,31
Stocks et encours		0,00		0,00	327 750,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		7 940 812,32	21 485,65	7 919 326,67	12 591 854,16
Impôts		161 506 229,06		161 506 229,06	107 495 460,41
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		233 014 118,88	15 150 331,10	217 863 787,78	81 914 709,48
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 648 169 023,28	360 569 595,56	2 287 599 427,72	1 935 741 856,36
TOTAL GENERAL ACTIF		23 623 947 056,61	11 787 435 088,39	11 836 511 968,22	9 729 708 324,43

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'é

CENTRE DD MEDEA

ملحق رقم 04

EXERCICE 2014

DATE 43898.626388888806

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		66 405 651,61	66 405 651,61
compte de liaison**		5 921 032 759,08	4 682 227 376,21
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 596 617 312,79	5 357 811 929,92
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		63 867 230,00	46 542 258,96
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 472 171 674,42	2 223 588 706,96
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 536 038 904,42	2 270 130 965,92
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		862 718 400,65	510 351 298,73
Impôts		22 919 405,14	25 790 085,84
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 818 217 945,22	1 565 624 044,02
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 703 855 751,01	2 101 765 428,59
TOTAL GENERAL PASSIF		11 836 511 968,22	9 729 708 324,43

ملحق رقم 05

SIETE Société Algérienne de Distrib

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2016

DATE 24/02/2020 10.20.16

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		64 247 002,37	44 088 046,17	20 158 956,20	21 365 464,20
Constructions (Batiments et ouvrages		491 566 524,17	116 629 981,67	374 936 542,50	248 052 780,80
Installations techniques, matériel et outillage		21 846 057 708,02	11 567 156 643,57	10 278 901 064,45	7 685 513 696,28
Autres immobilisations corporelles		1 692 526 019,02	723 048 252,08	969 477 766,94	889 052 431,57
Immobilisations en cours		2 704 850 404,33		2 704 850 404,33	3 609 580 383,71
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 809 281 756,49	12 450 922 923,49	14 358 358 833,00	12 463 598 855,14
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 656 866 744,31	315 107 319,83	3 341 759 424,48	2 953 224 024,66
Stocks et encours		1 214 450,99		1 214 450,99	345 000,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		22 146 255,14	0,00	22 146 255,14	10 830 137,28
Impôts		66 099 317,12		66 099 317,12	98 368 617,48
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		194 416 967,18	14 777 554,10	179 639 413,08	407 305 590,16
TOTAL ACTIF COURANT		3 940 743 734,74	329 884 873,93	3 610 858 860,81	3 470 073 369,58
TOTAL GENERAL ACTIF		30 750 025 491,23	12 780 807 797,42	17 969 217 693,81	15 933 672 224,72

109

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2016

DATE 24/02/2020 10.11.18

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		134 446 317,68	66 405 651,61
compte de liaison**		9 616 814 891,82	7 815 357 487,19
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 360 440 111,60	8 490 942 040,90
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		81 608 756,36	71 448 335,20
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 212 626 305,60	2 771 877 114,24
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 294 235 061,96	2 843 325 449,44
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 463 056 142,42	1 635 879 843,46
Impôts		47 450 984,22	23 853 978,62
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 804 035 393,61	2 939 670 912,30
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 314 542 520,25	4 599 404 734,38
TOTAL GENERAL PASSIF		17 969 217 693,81	15 933 672 224,72

110

SOCIETE Société Algérienne de Distribution

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2018

DATE 24/02/2020 10.52.00

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		69 973 332,00	46 628 313,95	23 345 018,05	18 952 448,18
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	144 905 550,72	427 333 345,55	386 914 865,75
Installations techniques, matériel et outillage		25 634 716 151,44	12 990 716 597,44	12 643 999 554,00	10 882 205 763,04
Autres immobilisations corporelles		2 110 397 899,29	944 754 506,41	1 165 643 392,88	1 016 012 439,97
Immobilisations en cours		1 401 445 706,58		1 401 445 706,58	3 152 120 270,34
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 798 806 084,16	14 127 004 968,52	15 671 801 115,64	15 466 239 885,86
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 963 886 226,68	281 012 961,37	2 682 873 265,31	3 386 753 853,06
Stocks et encours		1 934 100,99		1 934 100,99	1 140 450,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 528 374,43	1 899 396,95	21 628 977,48	13 543 125,37
Impôts		63 429 365,75		63 429 365,75	32 267 099,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 645 900,09	1 087 441,64	112 558 458,45	195 151 120,61
TOTAL ACTIF COURANT		3 166 423 967,94	283 999 799,96	2 882 424 167,98	3 628 855 640,43
TOTAL GENERAL ACTIF		32 965 230 052,10	14 411 004 768,48	18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de

CENTRE DD MEDEA

ملحق رقم 08

EXERCICE 2018

DATE 24/02/2020 10.55.00

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		11 207 980 443,33	10 565 442 810,68
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 817 159 345,43	11 174 621 712,78
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		92 300 488,76	87 885 576,56
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 825 382 556,07	3 275 312 692,52
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 917 683 044,83	3 363 198 269,08
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		575 542 771,46	1 196 785 654,52
Impôts		52 558 873,82	51 003 669,04
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 191 281 248,08	3 309 486 220,87
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 819 382 893,36	4 557 275 544,43
TOTAL GENERAL PASSIF		18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

112

SOCIETE Société Algérienne de Distrib

CENTRE DD MEDEA

ملحق رقم 09

EXERCICE 2012

DATE 27/02/2020 11.54.37

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2012	2011
Ventes et produits annexes		2 707 046 482,35	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 295 125 508,25	0,00
Achats consommés		- 14 030 061,98	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 228 546 997,66	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 758 591 984,77	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		536 533 523,48	0,00
Charges de personnel		- 494 991 604,11	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 48 535 401,70	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 7 630 971,45	0,00
Autres produits opérationnels		91 023 257,84	0,00
Autres charges opérationnelles		- 82 500,00	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 522 125 123,84	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 323 579,63	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 429 491 757,82	0,00
Charges financières		- 2 113 786,93	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 2 113 786,93	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 431 605 544,75	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations)sur résultats ordinaires		58 121 273,15	0,00
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 875 726 953,73	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 3 249 211 225,33	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 373 484 271,60	0,00
Eléments extraordinaires (produits)		174 950,33	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		- 135 759,97	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		39 190,36	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 373 445 081,24	0,00

113

SOCIETE Société Algérienne de Distribu

CENTRE DD MEDEA

10 مؤ جدا

EXERCICE 2014

DATE 43898.63045138866

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		3 103 914 719,71	2 934 588 425,98
Prestations fournies production energie et matériel		0,00	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 2 155 301 278,75	- 1 765 191 333,47
I - Production de l'exercice		948 613 440,96	1 169 397 092,51
Achats consommés		- 36 288 153,74	- 17 623 053,79
Services extérieures et autres consommations		- 291 935 619,88	- 294 995 497,09
Prestations reçues services		- 617 399 345,74	- 602 002 427,69
II - Consommation de l'exercice		- 945 623 119,36	- 914 620 978,57
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 990 321,60	254 776 113,94
Charges de personnel		- 637 472 777,80	- 576 566 527,80
Impôts, taxes et versements assimilés		- 57 170 569,00	- 53 276 206,39
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 691 653 025,20	- 375 066 620,25
Autres produits opérationnels		102 735 097,23	102 887 811,61
Autres charges opérationnelles		- 95 500,00	- 103 600,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 493 188 127,17	- 440 946 021,58
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 92 909 229,93	- 79 767 052,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		49 190 581,01	160 929 097,36
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 125 920 204,06	- 632 066 384,87
Charges financières		- 2 705 636,64	- 2 299 803,74
Prestations reçues frais financiers		- 36 043 155,27	- 23 745 578,67
VI - RESULTAT FINANCIER		- 38 748 791,91	- 26 045 382,41
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 164 668 995,97	- 658 111 767,28
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 255 840 397,95	3 198 405 334,95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 420 509 393,92	- 3 856 517 102,23
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 164 668 995,97	- 658 111 767,28
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	34 263 045,43
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 92 909 229,93	- 45 504 006,58
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 164 668 995,97	- 623 848 721,85

SOCIETE Société Algérienne de Distribu

CENTRE DD MEDEA

ملحق رقم 11

EXERCICE 2016

DATE 24/02/2020 10.12.46

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		4 263 861 229,10	3 560 288 588,94
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		2 058 448 356,68	1 164 138 309,79
Achats consommés		- 62 286 929,92	- 49 385 161,24
Services extérieures et autres consommations		- 454 555 148,44	- 388 796 498,47
II - Consommation de l'exercice		- 1 245 022 509,78	- 1 089 990 351,23
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		813 425 846,90	74 147 958,56
Charges de personnel		- 837 813 902,26	- 794 518 132,34
Impôts, taxes et versements assimilés		- 76 831 430,27	- 64 643 534,24
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 101 219 485,63	- 785 013 708,02
Autres produits opérationnels		138 824 771,08	142 738 820,20
Autres charges opérationnelles		- 168 751,05	- 147 500,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 809 392 324,51	- 821 540 303,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 539 689,81	409 330 624,55
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 860 109 819,20	- 1 164 317 089,32
Charges financières		- 5 558 493,91	- 381 622,46
Prestations reçues frais financiers		- 5 674 382,64	- 19 726 143,02
VI - RESULTAT FINANCIER		- 11 232 876,55	- 20 107 765,48
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 871 342 695,75	- 1 184 424 854,80
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 409 225 689,99	4 112 358 033,69
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 280 568 385,74	- 5 296 782 888,49
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 871 342 695,75	- 1 184 424 854,80
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 94 693 718,90	- 109 685 022,07
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 871 342 695,75	- 1 184 424 854,80

115

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2018

DATE 24/02/2020 10.56.18

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		4 997 104 574,49	4 389 603 115,27
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		2 145 798 607,36	1 791 165 141,67
Achats consommés		- 62 671 652,77	- 33 831 956,42
Services extérieures et autres consommations		- 364 605 221,13	- 507 101 338,60
II - Consommation de l'exercice		- 1 299 812 684,81	- 1 429 061 831,70
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		845 985 922,55	362 103 309,97
Charges de personnel		- 941 875 481,88	- 969 571 190,28
Impôts, taxes et versements assimilés		- 95 107 502,31	- 82 680 364,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 190 997 061,64	- 690 148 244,74
Autres produits opérationnels		169 738 070,32	168 699 050,42
Autres charges opérationnelles		- 618 716,43	- 159 459,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 050 655 839,35	- 868 343 714,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 784 472,97	184 290 678,79
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 005 749 074,13	- 1 288 245 235,72
Charges financières		- 455 996,73	- 9 863 845,99
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 1 648 901,88
VI - RESULTAT FINANCIER		- 455 996,73	- 11 512 747,87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 233 627 117,78	4 742 592 844,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 239 832 188,64	- 6 042 350 828,07
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 82 583 546,31
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59

ملحق رقم (13): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TRA	8	-.1200	.0000	-.067875	.0347499
TJV	8	.9111	.9708	.949225	.0191209
Valid N (listwise)	8				

الملحق رقم (14): معاملات نموذج الدراسة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	.518	.663		.782	.0464	-1.103	2.139		
	TJV	-.617	.698	-.340	-.884	.0411	-2.325	1.091	1.000	1.000

a. Dependent Variable: TRA

الملحق رقم (15): اختبار نموذج الدراسة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.782	.411[a]
	Residual	.007	6	.001		
	Total	.008	7			

a. Predictors: (Constant), TJV

b. Dependent Variable: TRA

الملحق رقم (16): معامل التحديد واختبار F فيشر

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.340[a]	.115	-.032	.0353047	.115	.782	1	6	.0411	1.291

a. Predictors: (Constant), TJV

b. Dependent Variable: TRA